



PROVISIONAL

A/36/PV.76
3 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر (١٩٨١) ، الساعة ٣٠ / ١٠

(رواندا)

السيد رنزا هو

الرئيس :

(نائب الرئيس)

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٢] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-62751/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/36/22 و Corr.1 و Add.1 و Add.2)
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألبان الرياضية (A/36/36 و Corr.1)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/36/619)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/36/719)

السيد زخمان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكم

الشعوب فيما يتعلق بسياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا هو حكم اجماعى ، طالما أن هذه السياسات وجميع الأشكال الأخرى للترقة العنصرية لم تتم تصفيتا تماما فى جنوب افريقيا وأن حقوق الانسان والكرامة الانسانية يتم انتهاكها بشكل واسع النطاق ، ويتعرض السلم والأمن الدولى للخطر باستمرار . ان اجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسة جنوب افريقيا العنصرية قاطعة وحاسمة . ان نظام الفصل العنصرى قد أدين مرارا وتكرارا كنظام عدوانى ، كما شجبت سياسته التى تتمثل فى الاستغلال والارهاب باعتبارها جريمة ضد الانسانية .

ان أية مساعدة تقدم الى هذا النظام ، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو مالية ، تشكل اسهما فى جريمة الفصل العنصرى وتتطلب اجراءات دولية .

ان مقاومة نظام الفصل العنصرى والكفاح المسلح من أجل القضاء عليه وازالته ، لهما ما يبررهما

تماما ، وهما يستحقان تضامن ودعم البشرية المحبة للسلم .

ورغم هذه البيانات الواضحة التى أكدت مرارا عن طريق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة

ووثائق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان النظام الفاشى فى بريتوريا يصعد من

سياساته الخاصة بالفصل العنصرى وعدوانه وارهابه .

وليس هناك من اسبوع يمر دون أن نجد العنصريين فى جنوب افريقيا يظأون بأقدامهم

القانون الدولي من أجل أن يترجموا الى أعمال أهدافهم في الهيمنة . ان الهدف الرئيسي لأعمالهم الاجرامية ، قد كان ولا يزال هو جمهورية أنغولا الشعبية . ومن أراضي ناميبيا التي يحتلونها بشكل غير مشروع ، فقد صعدوا من هجماتهم على تلك الدولة المستقلة ذات السيادة حتى أصبحت تلك الاعترافات بمثابة سياسة واسعة النطاق بالنسبة اليهم .

وقد دمرت أحياء بالكامل وقتل الكثيرون من أفراد الشعب ، وكانت الخسائر المادية الناجمة عن ذلك ضخمة ورهيبة .

ان حكومة وشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية مثل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، قد رفضا بشدة عدوان جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

ولا يمكن تجاهل أنه عن طريق هذه الأعمال العدوانية ، فان جنوب افريقيا لم تقصد فقط زعزعة واضعاف قوة واستقرار الشعب في أنغولا ولكنها تريد أيضا أن تخلق حقائق جديدة من أجل تعويق تنفيذ قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة ناميبيا .

وهناك دول افريقية أخرى أصبحت أيضا هدفا لارهاب جنوب افريقيا . وداءا بناميبيا ، فان مرتزقة النظام العنصرى يهددون زامبيا ويرتكبون أعمال العدوان ضدها ، وكذلك فان زيمبابوى تتعرض لسياسات التهديد والابتزاز . وفي موزامبيق فان لاجئي جنوب افريقيا يقصون ضحايا لعصابات القتل التابعة لبريتوريا . ان أعمال التخريب ، مثل قصف المصانع من مدفعية جنوب افريقيا ، ترتكب ضد ليسوتو . وقد كان هذا مبررا لكي يعلن رئيس زامبيا الرئيس كينيث كاوندا ، ان بريتوريا تبذل كل ما في وسعها لكي ترغم الدول المستقلة في الجنوب الافريقي على الخضوع لأعمال الفوضى والارهاب . ان آخر مثال على ذلك هو محاولة الغزو المسلح لجمهورية سيشيل والموجهة ضد سيادتها وطريق التنمية الذى سارت عليه تلك الدولة الفتية . وليس من قبيل المصادفة أن أعمال المرتزقة هذه تتشابه مع أعمال القوى الرجعية الموجهة ضد دول الكاريبي المستقلة . ان هذه الأعمال ، مثل مثيلتها في سيشيل ، قد كان مصيرها الفشل والاحباط .

ان ارهاب نظام الفصل العنصرى لا يتمثل فقط في القمع الوحشي لأغلبية شعب جنوب افريقيا نفسه . ان كل مقاومة يتم خنقها عن طريق القوة الفاشمة . ومع العديد من أحكام الاعدام التي نفذت

والتي كانت دائما قاصرة على السود والطنونين وحيث يوجد أكبر عدد من السجناء السياسيين بالمقارنة بعدد السكان ، فان دولة الفصل العنصري لها سجل مخز وغير مشرف .
ومن خلال التعاون الشامل مع الاحتكارات الدولية ، فقد تمكن العنصريون من الحفاظ على نظام يحرم ملايين أفراد الشعب من حقوقهم الأساسية . انه النظام الذي عن طريق أجهزته الحديثة والذي تزوده منظمة حلف شمال الاطلسي بأحدث الأسلحة والذي احتفظ ببقائه معتمدا على امدادات البترول من جانب الشركات عبر الوطنية ، هو الذي يسبب تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ولذا ، تعلن الوثيقة A/AC.115/L.547 من وثائق الأمم المتحدة ما يلي :

” ونتيجة لاستمرار التعاون العسكري والنووي من جانب عدة دول غربية ودول أخرى . .

قد تقدم برنامج جنوب افريقيا للتوسع العسكري والتطور النووي تقدما ملحوظا ” .

ومن المذكرات والوثائق ١٥ / ١٩٨١ ، فانه يستتبع ذلك أنه خلال السنوات التسع التي تبدأ من ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٠ ، فقد أودعت بنوك البلدان الغربية في اقتصاد نظام الفصل العنصرى . . . ٧ مليون دولار ، كان منها ٨٤٥ مليون دولار في شكل ائتمان أو قروض . كما تشكل الاحتكارات العنصرية في الوقت ذاته مصدرا رئيسيا لمد نظام الفصل العنصرى بالتقنية . ومن خلال الفروع أو مباشرة من المطار الرئيسية للبلدان الغربية ، تُمد دول جنوب افريقيا بالأسلحة والعتاد الحربي لكي تواصل قصصها وعدوانها ، وهكذا تعوق تلك البلدان بل وتنتهك الحظر الالزامي على الأسلحة الذي أقره مجلس الأمن .

وفي الجزء الرأسمالي من العالم ، أصبحت جنوب افريقيا ثاني أكبر دولة مستوردة لليورانيوم المشرى . ووفقا لبيان ألقاه وزير تلك الدولة للتعددين والطاقة ، يتضح ان جنوب افريقيا قد أصبحت اليوم تنتج لحسابها الخاص ما يصل الى ٤٥ في المائة من اليورانيوم المشرى .

ان نظام الفصل العنصرى يعمل بطريقة محمومة من أجل تنفيذ خطته النووية . ومن الأمور ذات الأولوية القصوى أن نطالب بشدة بوقف أى تعاون مع هذا النظام ولا سيما في المجال النووى ، بغية منع الخطر العظيم الذى يهدد افريقيا بل وجميع مناطق العالم الأخرى .

ان من يؤيد الجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى سواء بالوسائل الاقتصادية أو المالية أو العسكرية ، لا يحتاج الى أن يتصنع الحنق أو أن ينكر الحقائق أو حتى أن يهدد بأن يتخذ اجراء مضادا اذا ما أدين هذا النظام من قبل المجتمع الدولي .

ان ما يجب أن يكون موضع تشكك ليس هو موقف غالبية الدول ، ذلك الموقف الذى اتسم بالانسانية والمسؤولية الدولية ، ولكنها سياسة التواطؤ والتعقيد التي تتنافى مع مصالح الشعوب الافريقية .

والحقيقة الواقعة ، هي أنه قد حيل حتى الآن دون فرض عقوبات فعالة وشاملة ضد جنوب افريقيا وهذه حقيقة يجب أن يلام عليها أولئك الذين بينما يرفضون سياسة الفصل العنصرى بعبارات رنانة فانهم في الوقت ذاته لا يتخذون التدابير الملائمة للقضاء عليها .

وأحدث دليل على هذا الموقف ، يتمثل في استخدام حق النقض من جانب الدول الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن في نيسان /ابريل الماضي . ولذلك فقد أصبح من الضروري للخاتمة تعزيز الجبهة العريضة لأولئك المعارضين لنظام الفصل العنصرى بغية تعبئة المزيد من الشعوب ولتنسيق أعمالها . وفي هذا الصدد ، فانه يتعين على وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا لا ينبغي التقليل من أهميته .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تلتزم التزاما عميقا بالتوصيات الواردة في اعلان برلين والخاصة بدور الدعاية ووسائل الاعلام الجماهيرية في التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى . ان هذه التوصيات تناشد الشعوب والحكومات أن تؤيد النضال المشروع لشعب الجنوب الافريقي وحركة تحرره الوطنية ؛ لكشف الجرائم التي ارتكبتها نظام الفصل العنصرى وحلفاءه ؛ وأن تناصر وتؤيد فرض العقوبات الفعالة والشاملة ضد هذا النظام وأن تسهم في العزل الدولي لنظام الفصل العنصرى .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تشارك جميع الشعوب في قلقها بشأن خطورة الموقف في الجنوب الافريقي مما يهدد السلم الدولي . ان بريتوريا تشجعها نفس القوى التي تشبه كفاح تحرير الشعوب بل وتصوره على أنه عمل ارهابي وذلك تحاول أن تبرر أعمال العدوان التي يرتكبها العنصريون . ان الحملة التي تشن لتشويه صورة كوا الاشتراكية ، تخدم نفس الغرض . انها هي نفس القوى التي اختارت طريق المواجهة وتفوق التسليح لتعلن جميع مناطق العالم كمجالات لمصالحها الوطنية الحيوية وتطلق على نظام الفصل العنصرى لقب " قوة صديقة " . ومن المثير للفرع أيضا ، تلك الجهود التي تبذلها الدوائر الامبريالية لتحويل جنوب افريقيا الى مركز رئيسي لتحالف عسكري جديد في نوب الاطلنطي . ان هذا النهج موجه بالدرجة الأولى ضد المصالح الحيوية لشعوب الجنوب الافريقي .

ولقد حان الوقت لازالة جميع آثار الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ولانها جميع وسائل وأجهزة الاستعمار الجديد . ان شعوب الجنوب الافريقي تزداد ادراكا لقوتها ، والدليل على ذلك تلك الأعمال المتزايدة للوطنيين في جنوب افريقيا الذين يكافحون ويناضلون ضد هذه السياسة المقيتة التي يتبعها نظام الفصل العنصرى . ان جميع الشعوب ملتزمة بأن يكون لديها

حسن النية لتأييد هذا الكفاح . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية كانت وستظل حليفا يعتمد عليه لشعب جنوب افريقيا في نضاله العادل الذي خاضه بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي قرابة سبعين عاما .

ان فرض العقوبات ضد نظام جنوب افريقيا ، هو وسيلة من الوسائل الملائمة لوضع حد لسياسة الفصل العنصرى الانسانية وللإسهام في النصر النهائي للسلم والحرية في جنوب افريقيا . وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدعيم فرض مثل هذه العقوبات الالزامية . ويرحب وفد بلادى بالحزم على اعلان عام ١٩٨٢ عاما لتعبئة الجهود لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا .

السيد ثونبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ادعي كثيرا أن نظام الفصل

العنصرى في بريتوريا يشكل حصنا مفروضا للحضارة الغربية في قارة مضطربة لبلدان سوداء غير صديقة وأقل نموا وفنائم سهلة للنفوذ الخارجى . وهذا الادعاء قد طرح كموقف لتعزير الافكار المختلفة عن الاحلاف الاستراتيجية حول العالم التي نجد فيها ان الوضع الراهن في جنوب افريقيا يشكّل عنصرا هاما ومستقرا . ان الذين ينتقدون الفصل العنصرى داخل وخارج جنوب افريقيا ممن يمثلون حركات ديمقراطية ووسائل اعلام وبلدان ، قد أشاروا اليه كشيء " منحط " . كما وصف أحد أعضاء حكومة جنوب افريقيا مؤخرا معارضى الفصل العنصرى في صحف جنوب افريقيا كسليبين ومد مرين وذوى أفكار بالية وهدد باتخاذ اجراءات ضد الصحافة اذا لم تنظم نفسها .

ان " التنظيم " هنا يعني في الحقيقة ، أمرا منافيا تماما لما يميز الحضارة الديمقراطية الغربية ، فهو يعني نظاما ينتهك فكرة الديمقراطية ذاتها ، ان أن المعقل الذى تشكله جنوب افريقيا في القارة ليس هو معقل ديمقراطية لأن معقل الفصل العنصرى ان هو الا معقل عمار ، ان الحاق الاهانة الانسانية بغالبية سكان ذلك البلد والظروف التي يعيشون فيها لا يفوقهما شيء ولا تماثلهما سوى الاهانة الانسانية والأدبية للنظام نفسه .

أما فيما يتعلق بذريعة أو حجة الاستقرار ، فإن القمع المنظم الذى تمارسه الأقلية العنصرية ، لن يؤدي الا الى مزيد من التوتر ، ينعكس في حدوث انفجارات من آن الى آخر تترتب عليها فسي النهاية تطورات لا يمكن السيطرة عليها من جانب شعوب جنوب افريقيا والمنطقة بل وشعوب العالم بأسره ، ان لا يمكن ان يستتب السلم في مجتمع الفصل العنصرى ولا حوله . ومن أجل ضمان الانسجام الاجتماعي والعرقى في جنوب افريقيا نفسها واقامة العلاقات الطبيعية مع الاغلبية المحكومة فيها ومع جيرانها من الدول المستقلة ، ينبغي ان يجتث مجتمع الفصل العنصرى من أسسه .

وخلال العام الماضي فان النزاع في ناميبيا ولسبب وجيه ، قد حظي باهتمام كبير من جانب هذه المنظمة . ان اعمال جنوب افريقيا العدوانية المسلحة ضد جاراتها وبصفة خاصة ضد انغولا ، قد قدم لها من جانب نظام بريتوريا ببعض النجاح الدعائي كنتيجة للوضع في ناميبيا والذى يدعي انه يحيي شعبها بأعمال دفاعية . ولكن محاولات القاء الغيوم على هذه المسائل لن تتسبب السباق الحقيقي للنزاع في الجنوب الافريقي اليوم . ان جذور النزاع لا تكمن الا في نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا الذى ينشر ظلاله القاتمة ليس فقط على الغالبية من السكان هناك ، بل وايضا على البلدان المجاورة ضعيفة التسليح والعزلاء . ان عمليات جنوب افريقيا في انغولا قد اسلمتها الصحافة " حربا سرية " ، ولم ينشر عنها سوى القليل جدا من الحقائق . ولكن لا يجب علينا ان نسمح لهذه الحرب ان تمر دون انتباه لمجرد ان نمط العدوان قد أصبح مألوفا ، وعلينا ان نكون صرحاء بشأنها : فاذا لم يكن نظام الفصل العنصرى موجودا في جنوب افريقيا نفسها ، ما كان هناك احتلال غير مشروع لناميبيا ، وما كانت هناك حرب في انغولا . ان الفصل العنصرى ، يزيد من حربه داخليا وخارجيا ، ويعزز من نظامه الذى يستمر في انتهاكاتة لحقوق الانسان الاكثر رسوخا علاوة على انتهاكه لقوانين السلوك الدولي .

وخلال العام الماضي وبدلا من احداث بعض الاصلاحات ، فان نظام الفصل العنصرى قد صعد من قمعه . ان السجل المحزن يتضمن أحكام اعدام جديدة لكل من يقوم بانشطة سياسية ، ويحتجز بمقتضى قوانين أمنية قمعية المئات من المواطنين بما فيهم الصحفيون والطلبة وزعماء النقابات العمالية ، كما ان هناك تقارير تنذر باقامة محاكمات غير عادلة وتعذيب للمحتجزين . ومن اكثر الصور

التي يمارسها النظام العنصرى اذ لا للانسان ، تلك التي تتمثل في طرد الشعب الأسود الكادح من دياره وترحيله بالقوة من الأماكن التي يعيش فيها والتي يزعم انه لا حق له فيها . وهناك حادث وقع مؤخرا وهو قتل السيد جريفث مكسينغ ، والذي يعتبر شاهدا آخر على وحشية ويأس أولئك الذين يدافعون عن الفصل العنصرى . ان نوع الاحصاءات التي اصابها كرهيس لصندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا ، يمكن ان يكون نسخة من تقرير مدير السجون في جنوب افريقيا الذى أظهر ان ما يقرب من ٦٧ ألفا من الشعب قد زج بهم في السجون خلال العام الماضي وهو رقم مفرع بالمقاييس الدولية . كما ان هناك استخداما على نطاق واسع لعقوبة الاعدام في جنوب افريقيا من الصعب تصور اماكن ممارسته حاليا في مجتمع متحضر . واليوم ، فان هناك ستة من اعضاء المجلس الوطنى الافريقى لآزانيا يواجهون عقوبة الاعدام بموجب قوانين الفصل العنصرى . ومن الملاحظ بشكل يدعو الى الأسف ، ان كل شخص أسود في جنوب افريقيا اما سجين واما على وشك ان يكون سجينا طبقا لقوانين نظام الفصل العنصرى .

ولقد اصبح اكثر وضوحا ان كلا من الأقلية الحاكمة والأغلبية المقهورة ، تقف الآن في مفترق طريق حاسم . وبالنسبة الى البيض فان الخيار أمامهم اما ان يقبلوا بالتغيير الجذرى واما بازدياد العنف والتوتر . وفي نفس الوقت فان الاحداث التي وقعت في جنوب افريقيا خلال العام الماضي ، تظهر ان قطاعا كبيرا من الاغلبية يرى بشكل متزايد ان الأمل ضئيل للغاية في ان يكون هناك بديل عن العمل المسلح لتحقيق تغيير جذرى . وبطبيعة الحال سوف يزداد هذا الاتجاه قوة اذا لم تبادر الحكومة بتصفيّة شاملة للنظام العنصرى ، وان تبدأ الحوار مع قادة الأغلبية تحقيقا لهذا الهدف . ولقد طالبت بلادى بشكل متكرر باطلاق سراح نلسن مانديلا وغيره من المحتجزين من زعماء الأغلبية الذين يمكنهم ان يقدموا اسهاما هاما في تحويل جنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطى يستطيع فيه شعب هذا البلد ان يتمتع بجميع الحقوق الانسانية المتساوية والحريات الأساسية بما فيها الاشتراك في تحديد مصيره دون تمييز على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو العقيدة .

ماذا يستطيع العالم الخارجى ان يسهم به في الجهود من أجل القضاء على الفصل العنصرى؟ ان ما نحتاجه في هذا الصدد هو ان يمارس المجتمع الدولى ضغطا قويا سياسيا ودبلوماسيا ومعنويا

واقتصاديا على النظام في جنوب افريقيا ، وقد بذلت جهود كثيرة في هذا الاتجاه من جانب الدول فرادى وجماعات عبر السنوات الماضية . ولكن تبقى الحقيقة التي يجب الاعتراف بها وهي ان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وزعماء الدول الضريبة يتعين عليهم ان يلعبوا دورا حاسما في هذا المضمار ، وعليهم ان يأخذوا بزمام المبادرة في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا الذي قد يؤدي الى احداث التغيير الضروري بالوسائل السلمية في وقت مازال في الامكان اللجوء فيه الى هذا الخيار .

ان حكومة بلادي تعتقد انه من أجل ان تكون العقوبات فعالة ، لا بد وان يقررها مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة . ولقد أيدت السويد دائما الجمعية العامة في مطالبتها مجلس الأمن باتخاذ مثل هذه التدابير في نطاق شامل . وفي عام ١٩٧٦ ، فقد بادرت السويد بتقديم مشروع قرار الى الجمعية العامة ، اصبح قرارا تقليديا منذ ان اعتمده الجمعية في ذلك الوقت ، يحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوات فعالة لوقف المزيد من الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا ، ويطلب بعدم تقديم القروض المالية اليها .

وعلاوة على ذلك ، فان السويد قد اتخذت سلسلة من التدابير خارج اطار الأمم المتحدة بصورة منفردة وعلى أساس المشاركة في برنامج العمل الذي اعتمد عام ١٩٧٨ والذي وضعتته دول الشمال ضد جنوب افريقيا . وأود هنا ان أشير بوجه خاص الى قانون حظر الاستثمارات في جنوب افريقيا وناميبيا والذي اعتمده البرلمان السويدي في عام ١٩٧٩ . ويتم الآن استعراض هذا القانون في ضوء آثاره منذ اعتماده حتى الآن ، كما سيتم استعراضه من أجل ان تضاف اليه بعض التدابير العملية مثل تلك التي تتعلق بمجال نقل التكنولوجيا . وما يدعو الى التشجيع ان عددا من البلدان تتخذ الآن تدابير انفرادية ذات أشكال متعددة وفقا لظروفها وامكانياتها المحددة . ان هذا العمل الذي يزيد من ضغط المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري ، ينبغي بل ويجب ان يستمر .

ان المساعدة الانسانية التي تقدم لضحايا سياسة جنوب افريقيا ولحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، تعد جزءا حيويا من التدابير التي نتخذها في كفاحننا لاستئصال الفصل العنصري والحد من الأضرار التي يتسبب فيها . ان حكومة بلادي تقوم ايضا بمساعدة بلدان خط المواجهة فسي

جهودها من أجل التقليل من اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا ومن شدة تأثرها ، في حالة فرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا . ان المساعدة التي تقدمها السويد لهذه الأغراض المختلفة مستمرة وتزداد عاما بعد عام . وفي العام المالي الحالي تبلغ هذه المساعدة اكثر من بليون كورون سويدي أي حوالي ٢٠٠ مليون دولار ، يخصص منها ١٦٠ مليون كورون لبلدان خط المواجهة و ١٢٠ مليون كورون لحركات التحرر ولضحايا الفصل العنصري . ويحدونا الأمل في ان الدول الأخرى سوف تزيد من مساعدتها لهذه الأغراض المتعددة .

وكرئيس لصندوق الائتمان لجنوب افريقيا ، أود هنا ان اؤكد على أهمية التضامن الدولي في التخفيف من شقاء ضحايا الفصل العنصرى . وكما تبين في التقرير الحالي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى الجمعية العامة ، فان عددا كبيرا من الدول تسهم في برامج مختلفة اعادت لمثل هذه الأغراض . وفي مشروع القرار الخاص بصندوق الائتمان ، فاننا سوف نطالب باسهامات سخية متزايدة للصندوق ولبرامج الوكالات التطوعية المختلفة الاخرى التي تقوم بتقديم العون لضحايا الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في جنوب افريقيا وفي ناميبيا . ان نداءنا موجه بصفة خاصة الى تلك البلدان التي ساهمت في الصندوق في السنوات الاخيرة والتي تبحث الآن فكرة خفض مساهماتها أو الغائها لأسباب مالية . اننا نرى ان الدعم الانساني للصندوق ، يعنى رفضا واضحا لقبول نظام الفصل العنصرى وتعبيرا عن التعاطف مع ضحاياه .

ان ميثاق الحرية لجنوب افريقيا الذى اعتمد في ١٩٥٥ من قبل المجلس الوطنى الافريقي ومؤتمر الجنوب الافريقي الهندى والمنظمة الشعبية للملونين في جنوب افريقيا ومؤتمر الديمقراطيين وهو مؤتمر يمثل كل الاجناس ، ذكر في مادته الاولى :

" ان جنوب افريقيا تنتمي الى كل من يعيش فيها سودا كانوا أو بيضا ، وانــــه لا تستطيع اية حكومة ان تدعي السلطة العادلة ما لم تكن قائمة على أساس رغبة جميع الشعب " .

ان تحقيق هذا الهدف السامى ، يعنى اقامة ديمقراطية حقة في جنوب افريقيا مكان النظام الحالي المهيمن ، وان بلادى لمصممة على الاسهام في الجهود الدولية والوطنية لتحقيق هذا الهدف .

السيد فليتان (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان التطورات التي جرت مؤخرا في

الجنوب الافريقي أحد بؤر التوتر في العالم ، تبين مرة اخرى تعقد وخطورة المشكلة تيد البحث . ان السياسة الكريهة للفصل العنصرى وللتفرقة العنصرية البغيضة التي يمارسها نظام بريتوريا ، تشكل امرا باليا يتعارض تماما مع حقائق القارة الافريقية والعالم الذى نعيش فيه وقد شجبتها الأمم المتحدة اكثر من مرة .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى المقدم الى الجمعية العامة من قبل ممثل

نيجيريا ورئيس اللجنة السفير الحاج يوسف ميتاما - سولي ، يؤكد من جديد الحالة غير المقبولة والفريدة في نوعها التي يواجهها المجتمع الدولي بسبب سياسة الفصل العنصري وممارسات التفرقة العنصرية التي تعتبر بحق جريمة ضد الانسانية وخطرا داهما يهدد السلم والأمن الدولي . ان هذا التقرير يدين مرة اخرى أعمال التمتع والجرائم التي ترتكب ضد الأغلبية الافريقية وضد شعب ناميبيا ، وكذلك الأعمال المتكررة لانتهاك السلم والعدوان ضد الدول الافريقية المستقلة في الجنوب الافريقي . وبالنسبة للأمم المتحدة وللرأى العام العالمي ، فان سياسة الفصل العنصرى للنظام العنصرى لبريتوريا ، قد اصبحت منذ زمن طويل رمز الظلم والقهر المقفن وسماتهما ضمن أمور اخرى هي التوزيع الواضح وغير العادل للثروة الوطنية بين البيض والأغلبية السوداء والانتهاك الصارخ في اشع صور له حقوق الانسان الاساسية .

وفي اطار الجهود التي تبذل لتعزيز احد الأهداف النبيلة وهو دعم احترام حقوق الانسان وحرية واستقلال الشعوب ، فان منظمة الأمم المتحدة قد اعربت عن قلقها المتزايد ازاء الوضع الخطير السائد في هذا الجزء من العالم . ان الادانة الشديدة لسياسة الفصل العنصرى قد واكبتها اجراءات ترمي الى تكثيف الجهود للقضاء على هذا النظام البالي القائم على اشع صور القهر والاستغلال العنصرى . ان الأمم المتحدة لم تأل جهدا لتقديم المساعدة المتزايدة للأغلبية الافريقية ولحركة تحررها في الكفاح الشرعي من اجل الاستقلال الوطني .

ورغم أعمال القهر التي يمارسها نظام بريتوريا العنصرى ، فان معارضة سياسة الفصل العنصرى تتزايد باستمرار . ان نضال الأغلبية الافريقية التي تطالب بصورة متزايدة لم يسبق لها مثيل بتفسير في النظام المفروض من قبل العنصريين قد اعطى دفعة جديدة . ان اعمال المعارضة قد انتشرت بين قطاعات عديدة من الأغلبية الافريقية وكان لها صدى محسوسا لدى المجتمع الأبين . ان صور واشكال الكفاح المنظم الذي تخوضه الأغلبية الافريقية ، قد تضاعفت وتنوعت . ان حكومة جنوب افريقيا العنصرية وقد شعرت بحرج موقفها وازاء تكثيف الكفاح من اجل المساواة والعدالة الاجتماعية قد ازدادت قسوة ولا انسانية وضاعفت من أعمال القهر التي تقوم بها ضد معارضي النظام وزجت بالعديد من الوطنيين في السجون .

ان الوضع في الجنوب الافريقي ، قد ازداد خطورة نتيجة لمناورات جنوب افريقيا الرامية الى اطالة سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا بأية وسيلة ممكنة وفرض حل على الهيكل الداخلي للبلاد يتعارض تماما مع رغبة الشعب الناميبي ومع مطالب الأمم المتحدة ، وذلك بهدف مواصلة استغلالها للثروات الطبيعية لشعب ناميبيا .

ان الطابع الخارجي لسياسة الفصل العنصرى ، يقوم ليس فقط على استمرار احتلال ناميبيا ولكن ايضا على سياسة العدوان واثارة القلاقل ضد الدول الافريقية المستقلة من خلال زعزعة الاستقرار في تلك الدول وتنفيذ برنامج التسليح النووى لاغراض التوسع والسيطرة .

ان سياسة الاستخفاف بالقواعد الأساسية للقانون الدولي تجد التعبير عنها في أعمال العدوان المتكررة ضد الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، والتي اتخذت حديثا صورة اعمال عسكرية واسعة النطاق ضد انغولا مما يعرض السلم والأمن الدولي للخطر ، ولقد كان ذلك محل اذانة شديدة من حكومة رومانيا ومن الاغلبية الساحقة للدول الأعضاء . ان مثل هذه الأعمال هي تعبير وحشي لسياسة انتهاك قواعد ومبادئ القانون الدولي ، وهي استمرار لاستفزاز الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة ، وهي تحد لمنظمة الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بجنوب افريقيا . ان جميع هذه العوامل تزيد من خطورة الوضع في الجنوب الافريقي وتضيف عناصر جديدة للتوتر في المنطقة وفي الحياة الدولية بصورة عامة .

وانا كان مجلس الأمن لم ينجح هذه المرة أيضا في اعتماد اجراءات تفرض ضد أعمال العدوان المبيته من قبل جنوب افريقيا تجاه انغولا ، فان ذلك يثير مرارة شديدة .

ان مواصلة السياسات والممارسات التي ذكرناها ، تبين أن الجمعية العامة تواجه مشكلة خطيرة ومعقدة بصورة خاصة ولا يمكن أن تعالج بمجرد التوجه الى الحكمة والنداءات الموجهة الى حكومة جنوب افريقيا .

ان اقامة العلاقات الدولية على المساواة واحترام الحقوق الأساسية للشعوب ، هو أمر يتطلب من الأمم المتحدة أن تتخذ في المستقبل اجراءات أكثر حسما وفعالية لتأييد الشعب المقهور من قبل النظام العنصرى . ان فعالية اجراءاتنا ترتبها في المقام الأخير باعتماد وتطبيق اجراءات كفيلة بالعمل على تحقيق التطلعات المشروعة للأغلبية في جنوب افريقيا ، تلك التطلعات المتمثلة في العيش وفقا لارادتها وفي حرية وكرامة .

وفي نفس الوقت ، فان هذه الاجراءات يجب أن تسهل اقرار الحقوق الثابتة لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال مما يوضع حدا لأعمال العدوان واثارة القلاقل التي تمارسها جنوب افريقيا ضد الدول المستقلة المجاورة ، وهذا من شأنه أن يؤدي الى انها آثار الاستعمار والتفرقة العنصرية والقضاء على مصادر التوتر والنزاع في القارة الافريقية .

اننا نعتبر أنه تحقيقا لذلك ، فانه من المهم بمكان أن نزيد وأن ندعم من أعمالنا السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ضد أولئك الذين يمارسون سياسة الفصل العنصرى ، مع العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ولقد سنحت لنا الفرص عدة مرات لأن نذكر بموقف رومانيا بما في ذلك موقفها في اطار مجلس الأمن . ان رومانيا تؤيد عدم الابطال في اتخاذ اجراءات حاسمة ضد حكومة جنوب افريقيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وتؤيد مقترحات الدول الافريقية ، وغيرها من الدول لكي يتم تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا . ولقد أسهمت بلادى بفعالية في أعمال المؤتمر الدولي الذى انعقد في باريس بشأن العقوبات التي يتعين فرضها على جنوب افريقيا ، ولقد كان فرصة طيبة لحشد الرأى العام العالمى لصالح تأييد تنفيذ العقوبات الاقتصادية وغيرها ضد السلطات غير الشرعية في بريتوريا .

ومن المؤكد أن تنفيذ اجراءات حاسمة ، يتطلب أن تهدى جميع الدول الأعضاء ارادتها السياسية وأن تتصرف سويا ضد سياسة الفصل العنصرى البغيضة . ومن الضرورى بصورة خاصة على

تلك الدول التي تمارس سياسة التعاون مع حكومة بريتوريا ، مما يشجعها بصورة أو بأخرى على مواصلة ممارسات وسياسات التفرقة العنصرية والفصل العنصرى ، أن تقطع علاقاتها مع نظام بريتوريا وأن تنضم الى الجهود الدولية الموجهة ضد جنوب افريقيا .

وان تتمسك رومانيا بمثل العدالة الوطنية والاجتماعية فانها تؤيد بشدة كفاح الدول والشعوب الافريقية من أجل القضاء على أية سياسة امبريالية واستعمارية واستعمارية جديدة ، وانها التفرقة العنصرية والفصل العنصرى ، كما تؤيد الجهود التي تبذلها هذه الدول فرادى أو في اطار منظمة الوحدة الافريقية لتميز استقلالها وسيادتها الوطنية وللقضاء على التخلف .

ان مشاعر تضامن رومانيا مع الكفاح من أجل حرية الشعوب الافريقية ومن أجل اقرار حقها المقدس في أن تكون سيادة مصيرها ، قد أعرب عنها رئيس رومانيا أثناء اللقاءات المتعددة التي أجراها مع رؤساء الدول والحكومات ومع قادة حركات التحرر الوطني في افريقيا . ولقد كانت تلك فرى طيبة للتأكيد على موقف رومانيا الذى يقضي بتأييد كفاح الشعوب ضد سياسة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصرى والتفرقة العنصرية ولتأكيد حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة .

وقد أكد الرئيس شاشيسكو مؤخرا أثناء زيارة رئيس وزراء جمهورية زمبابوى ليوخارست السيد روبرت موجابى أن :

” رومانيا تددين بشدة سياسة التفرقة العنصرية والفصل العنصرى التي يمارسها نظام الأقلية في بريتوريا . والهجمات المسلحة ضد انغولا ، والاعمال العدوانية الموجهة ضد جمهورية زمبابوى وضد دول مستقلة أخرى في المنطقة ، وتطالب بشدة بوضع حد للأعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا والكفيلة بتعريض أمن وسلم القارة الافريقية للخطر ” .
واننا ان نحترم بالكامل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بسياسة الفصل العنصرى التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا وان نعمل على تنفيذها ، فان رومانيا الاشتراكية تقدم كل تأييد ممكن للكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية . وفي نفس الوقت ، فاننا نعرب عن تضامننا الكامل مع شعب ناميبيا الذى تحت قيادة ممثله الشرعي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، يكافح ضد الاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ومن أجل حقه في التقدم والنمو بحرية وتحقيق استقلاله وسيادته . واننا عازمون على العمل في اطار

الأم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، بالتعاون مع الدول الأعضاء لاعتماد اجراءات فعالة وعملية تمكننا بقدر المستطاع من دعم كفاح الأغلبية الافريقية ضد سياسة الفصل العنصرى وجميع أشكال التفرقة العنصرية التي تنطوى على تحد للبشرية بأسرها .

ان السلطات العنصرية في بريتوريا ، ما كان يمكنها أن تبقى حيه حتى بمواصلة تطبيقها لسياسة البانتوستانات التي تحاول خداع العالم بها باعتبار أنها تقيم دولا مستقلة . ونحن على يقين من أنه بأعمالنا المشتركة ، سوف نتمكن من انجاح قضية حرية الشعوب وكرامة الانسان في القارة الافريقية لصالح الأمن والسلم في العالم أجمع .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : كما يعلم أعضاء هذه الجمعية جيدا فان اسرائيل كانت ولا تزال دائما تعارض العنصرية والتمييز العنصرى بما في ذلك الفصل العنصرى .

وكنتيجة مباشرة لتراثنا وخبرتنا الوطنية ، فان اسرائيل والشعب اليهودى يبغضان العنصرية والتمييز العنصرى مهما كان شكلهما ذلك لأنه لأكثر من ٣٠٠٠ سنة كان مفهوم الشعب اليهودى للانسانية هو مفهوم وحدة تستند في طابعها وكرامتها الأساسية الى أصل مشترك ومصير مشترك ، هو مصير الانسان الذى خلقه الله على صورته .

وبالنسبة لمن لهم أعين ترى وآذان تسمع ، فان الشعب اليهودى ودولة اسرائيل كانا دائما في طليعة كل نضال ضد شرور العنصرية بكل مظاهرها . وما كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ، لأن كياننا الوطنى قد نشأ في بوتقة الاضطهاد ، ذلك لأن شعبنا ظل لمئات من السنين يوضع في أحياء خاصة تسمى " الجتو " في أوروبا وفي غيرها . ولأسباب تتعلق بالتعصب الدينى وغيره ، فلقد خضعنا لقسوة لا يمكن وصفها ولمبادئ تمييزية ولمذابح شريرة وعمليات طرد مؤلمة ومتعاقبة . وفي اطار الفترة الزمنية منذ انشاء الأمم المتحدة ، فلقد كان الشعب اليهودى ضحية للتعبير الأقصى من العنصرية والتمييز العنصرى ، وأقصد بذلك المذابح المنهجية والمجنونة لستة ملايين من اليهود الذين كانت جريمتهم الوحيدة أنهم ولدوا يهودا .

اننى أتحدث ان من منطلق ايمان أدبى عميق فضلا عن خبرة مريرة ، عند ما أعلن أمام هذه الجمعية أن اسرائيل لم تعط التعصب أى مكان ولم تسمح بالاضطهاد على الاطلاق .

رغم الحقائق ، فان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومرة أخرى قد جعلت من بلادى موضوع اتهاامات زائفة وشريرة . وكالمعتاد ، فان هذه الاتهامات عنيفة ولا أساس لها بحيث أنها لا يمكن الا أن تكشف اللجنة وأن تعرضها الى مزيد من السخرية والازراء . وخلال عطية تتسم بالنفاق المفرط ، فان اللجنة تتخلى بسرعة عن الحقائق باعتبارها أمورا لا علاقة لها وغير مناسبة وتتدخل في مخططات بعض البلدان لاستغلال هذه القضية من أجل تلميح سمعة اسرائيل . ولا يمكن أن نخرج بأية نتيجة أخرى من التقرير الخاص المزعوم للجنة الخاصة والذي عنون على نحو يثير الشؤم " التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " والوارد في الوثيقة (A/36/22/Add.1)

وفي فقرته الأولى ، فان هذا " التقرير الخاص " السفه يخلى الى نتائجه قبل أن يعرض قضيته التي يصعب تأييدها ودعمها . وكما كان الحال في السنوات الماضية ، فان ما يسمى " بالتقرير الخاص " يزعم على نحو غير مقنع أن هناك " تعاونا مستمرا ومتزايدا بين اسرائيل وجنوب افريقيا " والذي :

" . . . أصبح منهجيا ومنتظما ويفطي مجموعة واسعة من العلاقات السياسية

والعسكرية والنووية والاقتصادية والثقافية " . (A/36/22/Add.1, para.1)

ومع ذلك لم يرد في أى مكان في هذا التقرير المزعوم أى خيط من دليل أكيد على مثل هذه الاتهامات الكاسحة التي لا أساس لها على الاطلاق .

ان التقرير يزعم أنه يستند في تأكيدات التعمسية الى معلومات لا صلة لها وتكهنات خطيرة تكاد تستند بالكامل الى مقالات في الصحف بيد وأن محرريها لديهم معتقدات عمياء . وعلى سبيل المثال ، فلننظر الى المزاعم الخاصة بالتعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا . وانا افترضنا جدلا صحة الأرقام الواردة في الفقرة ٢٢ من " التقرير الخاص " وانا ما قارنا ذلك بمجموع التجارة الدولية لجنوب افريقيا كما أعلنها صندوق النقد الدولي ، فان تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا في الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨٠ تصل الى ما يقل عن نصف في المائة من كل تجارة جنوب افريقيا مع العالم وأكرر ، أقل من نصف في المائة .

فما الذى حدث ، اذا سمح لي أن أسأل ، لك ٩٩٥ في المائة الأخرى من تجارة جنوب افريقيا ؟ . ان أدنى الدوافع السياسية وحدها هي التي يمكن أن تشرح ابراز اسرائيل لمعاملة خاصة

بسبب تجارتها مع جنوب افريقيا . والشئ الوحيد الخاص بشأن ذلك ، اذا ما سمح لي أن أقول هذا ، يكاد يختفي تماما في ظل تجارة جنوب افريقيا مع شركائها الآخرين في التجارة والذين يمثلون النسبة الباقية وهي ٩٩٥ في المائة ، ويبدو أن ذلك لم يستحق الذكر في التقرير الخاص .

وانا كان هدف المناقشة حول الفصل العنصرى هو وضع قائمة بالصفقات التجارية مع جنوب افريقيا ، فليكن . ان عددا قليلا من الدول لن يرد ذكره في هذه القائمة . ان اسراييل سوف تحتل مكانا بسيطا حتى بالمقارنة بأولئك الذين يدنون سياسة الفصل العنصرى بعنف بما في ذلك بعض الدول الممثلة في اللجنة الخاصة ، فالحقيقة هي أن ٤٦ من ٥٢ دولة عضوا في منظمة الوحدة الافريقية لها علاقات تجارية مع جنوب افريقيا . ومن المثير للاهتمام بشكل كاف أن تجارة هذه الدول مع جنوب افريقيا قد ارتفعت بمقدار ٣٩ في المائة فيما بين عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . ثم ما هو عدد الدول العربية التي لا تزال تتجر بما قيمته بلايين الدولارات من بترولها في مقابل ذهب وماس ومواد غذائية ومواد بناء من جنوب افريقيا ؟ . وماذا عن أوروبا ؟ . ومع ذلك فان التقرير الخاص يحيط كل هذه البيانات ذات الصلة بالصمت ويركز على اسراييل . وياله من موقف ملائم ! .

ومن أكثر أجزاء التقرير إثارة ، ما يتعلق بالتعاون النووى المزعوم بين اسراييل وجنوب افريقيا . الا أن أى شخص يقرأ الفقرات التي تتعلق بهذا الموضوع ، يمكن أن يرى أن واضعيها قد عجزوا عن أن يخرجوا بأى شئ . وفي محاولة لتغطية جوانب النقص في التقرير ، فانه في احدى نقاط معالجة هذه المسألة قد وجدنا واضعي التقرير يحيلون القارئ الى وثيقة للأمم المتحدة ، وكل من يحاول الرجوع الى هذه الوثيقة سوف يجد أنها أيضا "تستند" الى تكهينات صحفية .

ومن بين ال ٣٥ فقرة في التقرير ، لم يحدث مرة - حتى ولو مرة واحدة - أن وجدت اللجنة من المناسب أن تذكر أى بيان لأى مسؤول اسراييلي فيما يتعلق بهذه المسألة . وليس هناك ذكر واحد للخطابات والمذكرات التي أرسلت من جانب البعثة الدائمة لاسراييل خلال السنوات الماضية ردا على استفسارات الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة . أليس هناك حدود لموقف هذه اللجنة ؟ .

ان الموقف الواضح والمستمر الذى تمارسه اسراييل قد أعلن في مذكرة شفوية في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ وردت في الوثيقة (S/AG.20/17) والتي تم تعميمها في ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ من نائب الممثل الدائم لاسراييل الى نائب رئيس لجنة مجلس الأمن التي أنشأها القرار ٤٢١ (١٩٧٧) الصادر عن مجلس الأمن . وفي هذه المذكرة ، ورد أن اسراييل سوف :

الصادر عن مجلس الأمن . وفي هذه المذكرة ، ورد أن اسرائيل سوف :
 " تلتزم بقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . ومن هنا ، فان اسرائيل لستم
 تقدم لجنوب افريقيا أسلحة أو مواد ذات صلة بالتسليح من جميع الأنواع ، بما في ذلك بيع
 أو نقل الأسلحة والذخائر والصراخات الحربية والمعدات الحربية " . (S/A/AC.20/17)
 ان هذا الموقف ، قد تم التأكيد عليه من جديد في مذكرات شفوية منذ ذلك الحين . ومع ذلك ، فان
 هذا كله لم يكن ذا صلة بعمل اللجنة الخاصة ولم تر اللجنة من المناسب أن تذكره فيما يسمى بتقريرها
 الخافي .

ولقد حاولت اللجنة الخاصة أن تبرر سبب تقديمها لما يسمى بتقرير ، وهو ليس بتقرير ، الى
 الجمعية العامة بالاشارة الى قرار الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة والذي يطلب من اللجنة
 أن تبقي المسألة قيد البحث بصفة مستمرة وأن ترفع تقريراً الى الجمعية العامة والى مجلس الأمن
 " كلما كان ذلك مناسباً " وأؤكد على عبارة " كلما كان ذلك مناسباً " . حسناً، اذا كانت هذه الخدعة
 التي تسمى تقريراً خاصاً للجنة الخاصة قد ربي أنها مناسبة . في نظر أعضاء اللجنة ، فانها في واقع
 الأمر تعكس بشكل محزن اخلاعى اللجنة وسلطتها التقديرية فيما يتعلق بالسبب الأساسي من وجودها ،
 وهو مناهضة الفصل العنصرى .

ولو كانت اللجنة جادة في عملها لأعلنت انه ليست هناك شواهد لأي شيء خاص في علاقات اسرائيل مع جنوب افريقيا يجعل اسرائيل مختلفة عن معظم أعضاء هذه المنظمة . وفي ضوء ذلك كان يتعين على اللجنة ان تبلغ الجمعية العامة بأنه لم يكن من المناسب تقديم تقرير خاص ، وكانت المسألة يمكن أن تنتهي عند هذا الحد .

اذا كان الأثر الوحيد لهذا اللغز هو الاضرار الذي لا مبرر له بسمعة اسرائيل فان هذا وحده كان يمكن أن يكون سببا لأسف عميق على الأقل من جانب اولئك المهتمين بسلامة النضال ضد الفصل العنصري . ومع ذلك فان الحقيقة المؤسفة هي أن الهجمات التي لا تنتهي ضد بلادي ، والتي تم ادخالها بشكل مصطنع في هذه المناقشة ، تؤدي ايضا الى الاضرار بدور الأمم المتحدة في المعركة الحقيقية ضد العنصرية . فأولئك الذين يثابرون على تشويه الحقائق المعروضة علينا اليوم ويستغلون لأغراضهم الخاصة البغض والمقتد ولين للفصل العنصري يقللون من المظالم التي يتعرض لها أولئك الذين يعيشون في ظل نظام الفصل العنصري " الأبارتيد " ويصدون توافقي الآراء الدولي المطلوب من أجل عمل فعال للقضاء على التمييز واعادة كرامة الانسان . ان ابراز اسرائيل على نحو سفيه لا يمكن الا أن يقوض دعائم جهود الدول الجادة التي ترمي الى تطهير العالم من شرور العنصرية والتمييز العنصري .

وفي الختام ، وحتى لا يكون هناك أي شك فيما يتعلق بموقف اسرائيل من المسألة المعروضة علينا ، دعوني أؤكد من جديد معارضة القوية والمطلقة لسياسة الفصل العنصري " الأبارتيد " . لقد أوضحنا موقفنا لحكومة جنوب افريقيا ونحن نؤمن بأن هذا المنهج المباشر يخدم على نحو أفضل قضية القضاء على التمييز العنصري اكثر من محاولات البعض الذين لا يزالون يسيئون استعمال هذه المناقشات وهذه الجمعية للاعراب عن تحيزاتهم الخاصة وخدمة أهدافهم السياسية المتحيزة والخاصة . وكشعب متعدد الأجناس من كل الألوان والخلفيات فاننا في اسرائيل لن نقدم الا النقد لسياسة تهين الآخرين على أساس العرق أو اللون . وسوف نكون غير مخلصين لتراثنا اليهودي ولكل ما نمثله اذا لم نعرب بصوت عال وواضح عن مقتنا للعنصرية والتمييز العنصري والخط من كرامة الانسان مهما كان شكل ذلك .

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : منذ السنوات الأولى للجمعية العامة نقوم بمناقشة السياسة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا ، وبالرغم من أن هناك اجماعا دوليا على اداة هذه السياسة العنصرية الا أن سياسة الفصل العنصرى " الأبارتيد " لازالت تمارس في جنوب افريقيا .

ان حكم الأجيال القادمة علينا سيكون مريرا عند استعراضها لآلاف الضحايا من شيوخ ورجال ونساء وأطفال لهذه السياسة اللانسانية ولفشلنا لمدة تتجاوز ربع قرن في القضاء على هذه السياسة البغيضة .

ان الفظائع التي يرتكبها نظام بريتوريا غير قابلة للحصر ، وفي هذا المجال يود وفد مصر استرعاء انتباه السادة الأعضاء الى المناقشات التي تمت خلال اجتماعات مجموعة العمل المؤقتة للخبراء المتعلقة بجنوب افريقيا ، والتي عقدت اجتماعاتها في لندن في الفترة من ٢٩ حزيران / يونيه حتى ٣ تموز / يوليه ١٩٨١ حيث ناقشت انتهاكات حقوق الانسان في جنوب افريقيا واستمعت الى العديد من الأبرياء ضحايا سياسة الأبارتيد .

ان الموقف في الجنوب الافريقي يزداد تدهورا وذلك لتضعف جهود نظام بريتوريا من أجل العمل على تأبيد السيطرة العنصرية من خلال امعانه في سياسته العمد وانية وأعمال القمع والاضطهاد بالاضافة الى تحديه لارادة المجتمع الدولي ، باستمراره في احتلاله غير الشرعي لناميبيا . كل هذه السياسات تتناقض تناقضا صارخا مع مبادئ واهداف الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلان منح الاستقلال للشعوب والاقليم المستعمرة .

ان هذه السياسات جعلت الموقف في الجنوب الافريقي مهددا بانفجارات دموية ، تهدد السلم والأمن الدولي وتخل بهما اخلا لا جسيما ، وخير شاهد على ذلك قيام جنوب افريقيا بالعدوان على دول المواجهة خاصة أنغولا .

ان النظام العنصرى لم يقابل قرارات الأمم المتحدة الا بكل استخفاف ويعلمن ، من أجل خداع الرأى العام العالمي ، عن تفسيرات مظهرية في سياسة الفصل العنصرى لا يمكن أن تعد الا استخفافا بالمعقول نرفضه وبخاصة في الوقت الذى يمضي فيه النظام العنصرى باصرار في تطبيق سياسته اللانسانية ويسرع في تطبيق خطته الرامية الى تفتيت جنوب افريقيا عن طريق البانتوستانات

من أجل حرمان السكان الوطنيين من حقوقهم الأساسية ، ومن ذلك قيام نظام بريتوريا حاليا بتنفيذ مخططه للاعلان عما يسمى باستقلال CISKEI يوم ٤ كانون الأول / ديسمبر القادم رغم الادانة العالمية لسياسة البانتوستانات .

لقد بات واضحا الآن أهمية فرض مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة على نظام بريتوريا طبقا للفصل السابع من الميثاق . وكما نعلم هناك رغبة دولية لفرض هذه العقوبات تم التمييز عنها فسي العديد من القرارات التي صدرت عن منظمات دولية واقليمية . وتأكيذا من المجتمع الدولي على حتمية فرض العقوبات عقد مؤتمر باريس لفرض العقوبات على جنوب افريقيا في الفترة من ٢٠ - ٢٧ أيار / مايو الماضي . ويأسف وقد مصر لعدم اشترك بعض الدول في هذا المؤتمر رغم ما تملكه من امكانات هائلة لفاعلية تنفيذ تلك العقوبات . وقد اعتمد المؤتمر اعلان باريس الخاص بالعقوبات ضد جنوب افريقيا وأبرز الاعلان الاجراءات التي يجب على الدول اتخاذها من أجل احكام العزلة على نظام جنوب افريقيا .

لقد ذكرت في بياني عند مناقشة مسألة ناميبيا منذ أيام قليلة ان موافقة الدول على تلك التوصيات التي تتضمن فرض العقوبات يضاف عليها طابع الالتزام باعتبار هذه الموافقة من قبيل الأعمال الدولية التي تصدر من جانب واحد . اما تلك الدول التي لم توافق على هذه العقوبات أو تحفظت أو لم تشترك في التصويت عليها فلا بد من أن يصدر مجلس الأمن قرارا بفرض العقوبات الالزامية ، حتى يمكن اجبار تلك الدول على الاشتراك مع غالبية المجتمع الدولي في فرض العقوبات لكي تتخلى جنوب افريقيا عن هذه السياسة اللاانسانية ، وحتى تستجيب لارادة المجتمع الدولي لتحقيق استقلال حقيقي لناميبيا .

ان فرض الحقوق هي الوسيلة العملية والسلمية للتعبير عن التضامن مع امانى شعوب القارة الافريقية ، وترجمة حقيقية للبيانات البلاغية بتأييد كفاح شعوب جنوب افريقيا وناميبيا . ونود ابراز أنه حتى الآن لم تستجب سوى ستة دول منها مصر لخطاب السكرتير العام والموجه للدول الأعضاء بتاريخ ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ لموافاته بالاجراءات التي تم اتخاذها من أجل فرض الحقوق .

تردد بعض الدول أسبابا لعدم اتخاذها تدابير تشريعية أو ادارية تجاه مواطنيها أو الأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها والذين يملكون ويديرون شركات في جنوب افريقيا . ومن تلك الأسباب أن هناك فصلا بين الحكومات وهذه الشركات ، وأن رأس المال الاجنبي غير مسؤول عما تم أو يتم في الجنوب الافريقي ، وأن رأس المال ليس له تأثير على سياسة جنوب افريقيا ، وأن أنشطة الشركات متعددة الجنسية تلعب دورا في تحسين الظروف المعيشية للسكان السود في الجنوب الافريقي ، ومن ثم تعتبر وسيلة لحدوث تغيير تدريجي في سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة بريتوريا .

ان هذه حججا نظرية تقوم على افكار غير حقيقية وقد فندتها دراسات وندوات عديدة نذكر منها على سبيل المثال الندوة التي نظمتها لجنة مناهضة الفصل العنصرى بالاشتراك مع لجنة حقوق الانسان حول الاجراءات الفعالة لمنع الشركات متعددة الجنسية من التعاون مع جنوب افريقيا والتي عقدت في الفترة من ٢٩ حزيران / يونيه - ٣ تموز / يوليه الماضى . ونود لفت الانتباه أيضا الى الدراسة التي نشرها مركز مناهضة "الابارتيد" فى "فسي آب / اغسطس الماضى عن دور الشركات متعددة الجنسية فى سياسة "الابارتيد" . ويمكن ايجاز نتيجة مناقشة الندوة والدراسة بأن هناك اتفاقا مجمع عليه بأنه لا يمكن لسياسة الفصل العنصرى البقاء بدون تأييد الشركات متعددة الجنسية .

وليس من المنطقي أن نتوقع أن تقوم هذه الشركات بالعمل على ازالة سياسة الفصل العنصرى حيث ان هذه الشركات قد اختارت ان تمارس أنشطتها في جنوب افريقيا لعوامل عدة أولها وجود سياسة الفصل العنصرى والتي يترتب عليها جنى الأرباح الهائلة بالاستفادة بالعمالة الرخيصة .

وفي هذا المجال يود وفد مصر ابراز ما قرره سكرتير عام الحزب الحاكم فى فرنسا فى بيانه

أمام مؤتمر الحقوق فى باريس . واقتبس :

(ثم تحدث بالفرنسية)

" من الخطأ التام القول ؛ كما تقول بذلك القوى المحافظة ، بأن التنمية الاقتصادية ستؤدي الى ازالة تدريجية لنظام الفصل العنصرى . فالتاريخ يعلمنا أن الأمر ليس كذلك " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

من العرض السابق يتضح لنا اهمية تحقيق ما سبق ان اعلنته الجمعية العامة من اجراء تعبئة دولية لمناهضة الفصل العنصرى ، ونود في هذا المجال ابراز توصيات الندوة التي عقدت في برلين في الفترة من ٣١ آب / اغسطس - ٢ أيلول / سبتمبر الماضي عن نشر ودر وسائل الاعلام في التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى والواردة في المستند A/36/496 . ومن الجلي ضرورة التركيز على الدول التي تتعاون مع نظام بريتوريا ، ان يجب ان توجه هذه التعبئة الى البرلمانات والاحزاب السياسية والاتحادات التجارية والهيئات الدينية والمنظمات الطلابية ومنظمات الشباب والمرأة لكي تحت قياداتها السياسية على قطع الصلات مع النظام العنصرى والمشاركة في احكام العزلة عليه حتى يتلخ عن سياسته .

نود اعادة تأكيد التزامنا الثابت بتأييد كفاح الشعب في الجنوب الافريقي بقيادة حركات تحريره الوطنية وتقديم كل العون المادى والمعنوى حتى يتم القضاء على هذه السياسة البشعة وحتى يتحقق حكم الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا واستقلال حقيقي لناميبيا .

وفي الختام نود الاشادة بجهود صديقي واخي السيد السفير مايتاما سولي المندوب الدائم لنيجيريا ورئيس لجنة مناهضة الفصل العنصرى " الاباتيد " في سبيل القضاء على هذه الجريمة وتعبير عن تقديرونا للسادة أعضاء اللجنة لجهودهم المستمرة في التنسيق بين الدول الأعضاء والحركات المناهضة للفصل العنصرى " الاباتيد " لمكافحة هذه الجريمة التي ترتكب ضد ضمير وكرامة الانسانية .

السيدة ايدر (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : في الأعوام الأخيرة فان حركات

التحرير الوطنية قد ازدادت باضطراب ، وهي توجه ضربات أكثر وقاضية ضد النظام البالي للسيطرة الاستعمارية . هذا التطور الناجح لحركات تحرير الشعوب والدعم المتزايد للقضية العادلة من جانب المجتمع الدولي يدعونا الى الاعتقاد بأن اليوم ليس ببعيد لنرى الآثار الأخيرة لنظام الفصل العنصرى وقد انتهت من على وجه الأرض قاطبة .

ان ازالة هذه السياسة غير الانسانية والممارسات العنصرية قد كان وما زال من أهم واجبات الأمم المتحدة . لقد اتخذ المجتمع الدولي قرارات متكررة تدين بقوة سياسة الممارسات العنصرية ، وتدعو الى ازالتها واستئصالها .

ولكن النظام العنصرى لبريتوريا يتجاهل تماما قرارات الأمم المتحدة ، ومطالب المجتمع الدولي ، ويستمر في تجاهل الحقوق الانسانية والحريات الأساسية لشعوب جنوب افريقيا . ويقوم بممارسة سياسة الفصل العنصرى التي أدينت بشكل عالمي كجريمة ضد الانسانية . ان الاستفلال للادميين والاضطهاد والقهر والقمع واطلاق الرصاص العشوائي هو ما يعنيه حكم الأقلية البيضاء للسكان من الوطنيين في جنوب افريقيا . وليس من الغريب في هذا المعقل للعنصرية والتمييز العنصرى أن تكون هناك معارضة متزايدة لسياسة الارهاب والقمع . وان الأحداث بسويتو وما تبع ذلك من مظاهرات واسعة النطاق من جانب السكان الأصليين ، تشهد حقيقة بأن هناك قطاعات واسعة النطاق من الشعب لا تحتل سياسة وممارسة الفصل العنصرى ، وهي عازمة على اللجوء الى كل الوسائل الممكنة . حفاظا على حقوقها الثابتة غير القابلة للتصرف .

والنضال المتصاعد لشعب جنوب افريقيا والادانة المتزايدة للفصل العنصرى من جانب العالم يورغان العنصريين الى اللجوء لكل الحيل والمناورات للحفاظ على سيطرتهم . وقد أعلنوا ما يسمى بالاصلاحات ويمنحون ما يسمى بالاستقلال لبعض البانتوستانات المنفصلة . ولكن هذا ليس من شأنه ان يضلل المجتمع الدولي أو يخفي الطبيعة الحقيقية لسياسة البانتوستانات .

ان وفد بلادى يدين بقوة الاعلان المزمع اصداره في كانون الاول / ديسمبر من هذا العام

لبانتوستان سايسكي كمحاولة مكشوفة من جانب بريتوريا .

وليس هناك من شك بأن كل هذه الاعمال والمخططات من جانب العنصريين في جنوب افريقيا

يقصد بها الحفاظ بل دعم نظام الفصل العنصرى .

ان وجود هذا النظام العنصرى في هريتوريا هو مصدر واضح للتوتر في جنوب افريقيا بل ويخلق أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدولى . ان سلطات جنوب افريقيا تكدر الآن قدرة عسكرية كما تبين ذلك في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كما أن الميزانية العسكرية للنظام العنصرى قد زادت من ٣٦ مليون راند في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الى ٤٦٥ مليون راند هذا العام . فأين تذهب كل هذه الأموال ؟ . ليس من المسير الجواب على ذلك . وقد بينت جريدة النيويورك تايمز في ١٣ آب / أغسطس ١٩٨١ :

(ثم تحدثت بالانكليزية)

" ان حكومة جنوب افريقيا قد زادت من انفاقها العسكرية بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ لكي تواجه ما وصف بأنه تهديد خارجي " .

(ثم واصلت الحديث بالروسية)

وتستخدم هذه الأموال للقضاء على حركات التحرير الوطنى ضد شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا وللقيام بأعمال تخريبية مدمرة ضد أنغولا وموزامبيق وزامبيا ودول المواجهة الأخرى وللقيام بانشاء قدرتها النووية الذاتية .

ولا بد أن نؤكد مرة أخرى أن العقبة الرئيسية في سبيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوقيع جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وضمان الاعتراف بالحقوق المشروعة الأصلية وحق تقرير المصير والحرية والاستقلال لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، هي سياسة تشجيع النظام العنصرى لجنوب افريقيا التي تنتهجها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى . انه بفضل المساعدة الاقتصادية والمالية والعسكرية والدعم الذى يلقاه من الدول الغربية ومن أنشطة الشبكة واسعة النطاق للشركات عبر الوطنية ، فقد بقى نظام هريتوريا العنصرى على قيد الحياة الى اليوم . ان هذه الدول لا تعوق فقط جهود الأمم المتحدة لعزل نظام الفصل العنصرى بل انها توسع أيضا من نطاق تعاونها مع هريتوريا في مجالات مختلفة . ان الادارة الجديدة في الولايات المتحدة قد أعلنت صراحة سياسة تنمية روابط وثيقة مع جنوب افريقيا واقامة ما يسمى بالتحالف الاستراتيجى معها . ان هذه السياسة تنعكس في الاجراءات العملية التي تستهدف ضمان أن يكون هناك حلفاء عسكري جدد لجنوب

الأطلنطي . ان توسيع نطاق التعاون بين مجموعة الدول الغربية واسرائيل مع بريتوريا في المجالين العسكري والنووي ، أمر محل قلق عميق لأن ذلك ينتهك القرارات المعنية للأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة وتوريد ها للنظام العنصرى .

وعندما نتحدث عن نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، يجب علينا أن نشيد بالاسهامات الهامة التي قدمت للتحرير النهائي لهذه المنطقة من قهل منظمة سواهو والمجلس الوطني الافريقي والقادة المعترف بهم للنضال المشروع لشعب الجنوب الافريقي . ونيابة عن وفد منغوليا ، فانني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهني بكل حرارة المجلس الوطني الافريقي بمناسبة عيد السبعين ، واننا نتمنى لهذا المجلس كل النجاح في كفاحه ضد نظام الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية . وأود أيضا في هذا الصدد أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى نظرا للعمل الهائل الذى قامت به في حشد الجهود الدولية وتعبئتها تأييدا لتوقيع العقوبات على جنوب افريقيا العنصرية . وان وفد بلادى ليدعم تمام الدعم القرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الخاص بتوقيع العقوبات على جنوب افريقيا الذى عقد في باريس في شهر أيار/مايو من هذه السنة . وفي رأينا أن اعلان ١٩٨٢ كعام دولي لحشد الجهود الخاصة بتوقيع العقوبات على جنوب افريقيا ، سيكون عملا هاما للغاية ويستحق كل دعمنا الكامل ودعم الأمم المتحدة .

ان زيادة عدوان وارهاب سياسة جنوب افريقيا ، قد انعكست في محاولاتها مؤخرا لزعة استقرار النظام التقدمي في جزر سيشيل ، وهو ما يتطلب منا أن نتخذ تدابير فعالة بشكل ملح الآن . وفي هذا الصدد لا بد وأن تكون هناك جزاءات ملزمة شاملة ضد جنوب افريقيا . ووفقا لذلك فاننا نؤيد النداء الذى وجه الى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بأن توقف سياستها التي تهدف الى الاعاقة وأن ترضخ لمطالب المجتمع الدولي بشأن فرض عقوبات شاملة ملزمة على نظام بريتوريا العنصرى . ومن الجوهرى أن جميع أعضاء المجتمع الدولي دون أى استثناء لا بد وأن يمثلوا للحظر الخاص بالأسلحة والذخائر العسكرية ، وأن يعملوا على وقف التواطؤ مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . ان بلادى سوف تستمر في المستقبل في أن تبقى مخلصة لقضية التحرر الوطني وأن تتآزر مع الكفاح المشروع لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ضد العنصرية بجميع أشكالها وضد الاستعمار والفصل

العنصرى . وتوافق منغوليا على ما تقدمت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى من توصيات بشأن أهمية الجهود لتقديم المساعدة السياسية والمادية والأدبية والدعم لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

وفي الختام ، أود أن أقول انني واثقة من أن هذه الدورة للجمعية العامة بعد دراستها لمسألة الفصل العنصرى ، سوف تعتمد التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بشأن اعتماد التدابير الفعالة ضد نظام بريتوريا العنصرى .

السيد نيل (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وجهة نظر جامايكا بشأن سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، قد تم اعلانها واعادة التأكيد عليها في مناسبات عديدة سابقة أمام الجمعية العامة . ونحن ندين الأيديولوجية العنصرية للفصل العنصرى وممارسة الفصل العنصرى كجريمة ضد الانسانية وكتهديد للسلم والأمن الدولى . وخلال العام الماضى ، فقد شهدنا مرة أخرى تكرار النمط المعتاد للأحداث في الجنوب الافريقي ، عمليات قمع وحشي داخل جنوب افريقيا وعمدان مسلح ضد الدول الافريقية المجاورة يقوم بها نظام الفصل العنصرى . ان الوفود التي تحدثت قبلي قد تكلمت تفصيلا عن هذه الأحداث وبالتالي لست في حاجة الى تكرارها . ويكفينا القول بأن استمرار هذا النمط للأحداث يؤكد أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا لن يتوقف عند شيء تعريزا لسيطرة البيض والاسترقاق الفعلي للسكان السود .

ومع ذلك ، فاننا نعترف بأن المعارضة للنظام العنصرى قد بدأت تتزايد على نحو وكبير وأن قوى التحرر الوطني يتزايد دفعها بما يجعل النظام أكثر يأسا . ومن أجل البقاء ، فانه يلجأ بشكل متزايد الى الارهاب والقوة الغاشمة ليس فقط ضد معارضيه في جنوب افريقيا بل انه يعمل أيضا على ايجاد ظروف وأحوال عدم استقرار في الدول المجاورة له في المنطقة . وتؤمن جامايكا بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كبرى في القضاء على هذا التهديد للسلم وفي مساعدة الشعب المقهور في جنوب افريقيا . ان جهودنا لا بد وأن تتركز بصفة مستمرة للقضاء على جميع أشكال المساعـدة الخارجية للنظام العنصرى . ان يجب ألا يحصل هذا النظام على أى من فوائد الاتصالات الدولية ولا بد أن يعزل بشكل كامل ليوقف وحيدا ويدين نفسه لاعتماده سياسات وممارسات ييغضها الانسان في كل مكان .

ومن المؤسف أن الأمم المتحدة لم ترق الى مستوى مسؤولياتها نتيجة لاستخدام حق النقض من جانب الدول الغربية في مجلس الأمن مما أحبط جميع المحاولات الرامية الى فرض عقوبات الزامية شاملة بموجب الباب السابع من الميثاق ضد نظام الفصل العنصرى .

ورغم ذلك ، فاننا نؤمن بأنه يجب أن يكون هناك جهد متصل لاثارة اهتمام الحكومات والمنظمات والشعوب لاتخاذ التدابير ضد الفصل العنصرى . وبالتالي فاننا نؤيد اقتراح اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى من أجل اعلان عام ١٩٨٢ سنة دولية للتعبهة من أجل فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا . ان برنامج هذا العام يجب أن يركز على تعزيز التدابير الملموسة من جانب الحكومات لانهاء التعاون مع نظام الفصل العنصرى وتشجيع اتخاذ تدابير عامة أوسع نطاقا مثل مقاطعة المستهلكين لهذا النظام والمقاطعة الرياضية والثقافية والأكاديمية وابعاد المؤسسات عبر الوطنية والمؤسسات المالية عن العمل في جنوب افريقيا . ان جامايكا التي حظرت منذ فترة طويلة وبمقتضى قانون أصدرته ، كل اتصال بجنوب افريقيا لاتزال على استعداد للقيام بدورها في هذه الحملة .

لقد درسنا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ونحن راضون عن اللجنة لأنها تقوم بعمل يستحق الاشادة قيادة للحملة ضد الفصل العنصرى ولانزال نؤيدها تأييدا كاملا . ومن الواضح أن عمل اللجنة قد بدأ يزداد أهمية في ضوء النطاق المتزايد للتدابير الدولية ضد الفصل العنصرى . ونحن نؤمن بأنه من المهم بالنسبة الى اللجنة أن تكون لها مشاركة أوسع نطاقا من جانب الدول الأعضاء في عملها ، ومن هنا فاننا نؤمن بأنه ينبغي توسيع نطاق عضوية اللجنة .

وأخيرا ، فاننا قد درسنا تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالفصل العنصرى في الرياضة ، ونحن راضون عن التقدم المحرز ويشجعنا هذا التقدم . وبالتالي فان جامايكا توافق على أن تفويض اللجنة يجب أن يتجدد لكي يسمح لها بانهاء عملها الهام ألا وهو اعداد مشروع اتفاقية ضد الفصل العنصرى في الرياضة .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : سيدى الرئيس ، سوف أضطر لأخذ

الكلمة في هذا الموضوع باللغة الانكليزية وذلك بسبب عدم تمكني من الحصول على جميع الوثائق باللغة العربية .

(ثم تحدث بالانكليزية)

ان انشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى منذ عشرين عاما قد أوضح عنز الأمم المتحدة على متابعة وشجب " جميع جوانب سياسات الفصل العنصرى " . وأهم شيء هو المقرر الخاص بتشكيل لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة كانت بمثابة خطوة الى الأمام في أسلوب الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى ، وهو أبشع أشكال العنصرية . ولأول مرة في التاريخ المعاصر فقد أنشئ جهاز دولي لتحدى ومواجهة نظام ينتهك الأسس المبدئية لذلك النظام العالمي الجديد الذى سعى مؤسسو الأمم المتحدة لاقامته والحفاظ عليه . وقد واكبت هذه الخطوة عملية ناجحة لتصفية الاستعمار . ولكن رغم التقدم الذى تم احرازه في مجال تصفية الاستعمار ، بقى الفصل العنصرى حجر عثرة وأبشع وأفظع بقايا العصر الاستعمارى . ويجب ألا ننسى أنه منذ زمن طويل وقبل أن تعرف ممارسات الفصل العنصرى بهذا الاسم ، فقد كان لها وجود فعلي ربما عندما وطأت أقدام الاستعمارى الأول لأول مرة التراب الافريقي . ولقد وصل المستوطن الأبيض - بحماية جيشه - بعقلية السيد ، وكما قال " فانون " أقام فورا علاقة قائمة على عدم المساواة بينه وبين السكان الأصليين . ان عدم المساواة هذا بين البشر الذى تحول الى نظام للحكم ، بغض النظر عن الأيديولوجية الخاطئة الشريرة التي يستوحىها ، يمكن أن يوصف بأنه استعمار داخلي . ولقد قام الاستعماريون وسقطوا ، ولكن الرجل الأبيض في جنوب افريقيا النابع من نفس النظام الاستعمارى الأوروبى ، قرر أن يبقى وأن يحكم عن طريق اعطاء طابع مؤسسي لعمليات سلب واستغلال واستعباد الجماهير السوداء ضد كل منطق تاريخي .

ان المبدأ القائل بأن جميع البشر ولدوا أحرارا ومتساويين في الكرامة وفي الحقوق ، قد انعكس الى أن وصل الى نظام الفصل العنصرى . ما هو الفصل العنصرى اذا لم يكن نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لا يعمل الا عن طريق الغاء الحرية والكرامة المتساوية ؟ . ان التفرقة العنصرية أمر أساسى لسير نظام يقوم على حكم الأقلية البيضاء واستغلال الأغلبية العظمى ، وما يسمى " بالتمية المنفصلة " ان هو الا فلسفة يعترف بها المستغل فقط بشمار العمل له وليس لمن يقوم به .

ولا يوجد حائط يفصل بين المستوطنين المستعمرين في جنوب افريقيا وبين ماضيهم —————
 الاستعماري وتراثهم . ان الخيط الذي يصل المستوطنين الاستعماريين وبلدانهم الأصلية لم ينقطع
 مما يجعل نظام بريتوريا معتمدا على النظام الاستعماري الأصلي الذي يساعده ويغذيه ويدافع عنه
 وملحقا به .

ويتضمن التقرير السنوي للجنة الخاصة لعام ١٩٨١ معلومات مزعجة تؤيدها الحقائق والأرقام
 المتعلقة بتكثيف القدرات العسكرية لجنوب افريقيا ونموها الاقتصادي بفضل تحدى الدولة الأم لارادة
 المجتمع الدولي ، وقد تم الاعراب عن ذلك بصورة منتظمة وقوية في قرارات الأمم المتحدة والمؤتمرات
 والندوات . ان خمس نقاط — على وجه الخصوص — قد وردت في التقرير تتطلب الاهتمام الفوري
 للجمعية العامة ومجلس الأمن .

النقطة الأولى تتعلق بالآثار الخطيرة للتقدم المتزايد الذي أحرزه نظام الفصل العنصري
 في المجال النووي ، والذي تمت مظاهره في شكل تفجيرات نووية في جنوب المحيط الأطلنطي
 في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ومرة أخرى في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ وكلاهما قد أجريا بمشاركة
 اسرائيل التي أصبح تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة معروفا للجميع .

والنقطة الثانية هي أن التقرير يلفت انتباهنا الى بدء مرحلة جديدة ، أعلى مستوى من الناحية النوعية ، من التعاون المكشوف بين الولايات المتحدة ونظام بريتوريا ، الذي رحب بالادارة الأمريكية الجديدة باعتبار انها ستكون أكثر تعاونا مع جنوب افريقيا ، وتوقع تعاونا عسكريا وثيقا بين البلدين . ان زيارات العسكريين والرسميين من جنوب افريقيا للولايات المتحدة قد قادتهم - كما يذكر التقرير - ليس فحسب الى الترسانات الزاخرة بالموت التابعة للولايات المتحدة ، وانما أيضا الى مكتب الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة . وما يمكن أن يستخلص من ذلك هو أن جنوب افريقيا واسرائيل وغيرهما يعدون خطة ضخمة للتعاون الاستراتيجي ، بغية فرض الهيمنة الأمريكية على افريقيا والشرق الأوسط .

فالنقطة الثالثة هي أن تصاعد الهجمات العسكرية لبريتوريا ضد الدول الافريقية المجاورة وخاصة أنغولا وموزامبيق تم وصفه في التقرير باعتباره تطورا خطيرا . ان الشلل الذي أصاب مجلس الأمن ازاء غزو أنغولا في آب/اغسطس ١٩٨١ بسبب ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض ، يشكل خروجاً لدولة دائمة العضوية عن مسؤوليتها بمقتضى الميثاق ، ويزيد من حماية وتشجيع نظام الحكم العنصري القائم على الأقلية في جنوب افريقيا . اننا نناشد الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء - في حلف شمال الأطلسي أن تقوم تلك الأوضاع التي تنطوي على خطر كبير يهدد الأمن والسلم الدوليين .

والنقطة الرابعة هي أنه رغم قرارات الأمم المتحدة العديدة التي طلبت من الدول ، وخاصة الدول الغربية الامتناع عن التعاون الاقتصادي والتجاري مع نظام بريتوريا ووقف استثماراتها ، ورغم المطالبة بفرض عقوبات على جنوب افريقيا ، فان التقرير يبين أن التعاون التجاري والاقتصادي وفي مجال الاستثمارات ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا قد تزايد . وكررت اللجنة الخاصة التأكيد على أن ذلك التعاون ، وتزايد الدور الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية سبب أساسي في تصاعد أعمال جنوب افريقيا العدوانية ، واستمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا .

والنقطة الخامسة هي أن هناك تطورا مماثلا آخر شبيه ظهر في صورة تدفق المهاجرين البيض الى جنوب افريقيا . فلقد وصل عدد هم طبقا للتقرير الى ٣٠٠٠٠ في ١٩٨٠ ، ومن المتوقع وفقا لتقديراتنا أن يصل الى ٤٠٠٠٠ في ١٩٨١ . ان هذه الموجة الجديدة من المستعمرين

المستوطنين سوف تدعم المقدرة الصناعية العسكرية والزراعية لجنوب افريقيا . ان وصول أى مستوطن جديد يحرم السكان الأصليين من فرص العمل ، ويزيد من حدة ندرة المدربين والفنيين والاداريين من السود ، ومن ناحية أخرى يزيد من قدرة جنوب افريقيا العسكرية .

ان تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/36/22 يخص فصلا للنتائج التي استخلصها وتوصياتها . وتؤيد الجمهورية العربية السورية بالكامل هذه النتائج والتوصيات ، وتعتبر ثلاثة منها ضرورية للقضاء على الفصل العنصرى ، ويجب أن تستجيب لها جميع الدول ، وخاصة تلك الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي : وأولها ، ضرورة فرض عقوبات شاملة الزامية وفقا للفصل السابع من الميثاق . وثانيها أهمية التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، بشأن حظر السلاح ، خاصة وأن الوضع في جنوب افريقيا ، وفي الجنوب الافريقي ككل أصبح قابلا للانفجار منذ اعتماد ذلك القرار . وثالثها ، زيادة التزامنا بتأييد الكفاح المشروع لحركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي بشتى الطرق الممكنة ، خاصة وأن تلك الحركات قد حظيت بالاعتراف الكامل من جانب المجتمع الدولي بحقها في استخدام كافة الوسائل في كفاحها المسلح من أجل التحرير .

ان التقرير المعنون " التطورات الأخيرة المتعلقة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " الوارد في الوثيقة A/36/22/Add.1 هو وثيقة قيّمة ، لأنه يكشف النقاب عن التعاون بين نظامين عنصريين في بريتوريا وتل أبيب . ويكشف التقرير أن اسرائيل التي ادعت انها جزيرة للديمقراطية ، وانها مصدر للمعونة المقدمة لبعض البلدان الافريقية هي أقرب صديق وحليف لبريتوريا . ان هذا التعاون خاصة في المجال النووي بين نظامين للاستعمار الاستيطاني يجب أن يثير وعينا بأن أمن افريقيا والشرق الأوسط تهدده نفس القوة التي تشكل الكيانين العنصريين ، اللذين يشكلان امتدادا للاستعمار الغربي ، والامبريالية الامريكية ، ولهما تاريخ مشترك ومصير واحد .

ضعوا اسم تل ابيب بدلا من بريتوريا واستبدلوا " الفلسطينيين " بعبارة " السكان الأصليين " ، وبدلا من موزامبيق وانغولا ضعوا اسمي " لبنان وسوريا " ، ثم اقرأوا التقرير المعروف علينا اليوم . وسيكون كما لو قرأتم تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

والاقتباس التالي من برقية لوكالة " اليونيتد بريس " من القدس بتاريخ ١٧ آب / اغسطس ١٩٨١ ، يبين على خير وجه الأهداف الخطيرة للتعاون العسكري والنووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

" في آب / اغسطس ١٩٨١ أعلن السيد ياكوف منيدور وزير الشؤون الاقتصادية في اسرائيل ، أن اسرائيل تأمل في أن تزيد من صادراتها من السلاح " بالوكالة عن الولايات المتحدة بأكثر من ٢ بليون من الدولارات ، الى مناطق حساسة مثل جنوب افريقيا وتايوان " . وقال السيد ميندور أن اسرائيل سوف تطلب من الولايات المتحدة " عدم التنافس مع اسرائيل " وبالتالي " فان اسرائيل سوف تكون الوكيل [عن الولايات المتحدة] " . وسيتم ذلك على أساس اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن بعض الأسواق ، ووفقا لبعض النشرات العسكرية الغربية ، فان مبيعات اسرائيل من السلاح بلغت ١٤٥ بليون دولار امريكي في ١٩٨٠ ، ومن المتوقع أن تصل قيمتها الى ٢ بليون دولار امريكي في نهاية السنة الحالية " .

ان حكومة الجمهورية العربية السورية تؤيد تماما كفاح التحرر الذي تخوضه شعوب جنوب افريقيا ، ولن تألوا جهدا في تقديم جميع المعونات اللازمة للكفاح البطولي لشعبي آزانيا وناميبيا للقضاء نهائيا على نظام الفصل العنصرى ، وتقليح أوصاله أينما وجدت . وبالإضافة الى ذلك ، فنحن نعتقد أن الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية . وعلى هذا الأساس ، فان مرتكبي هذه الجريمة والمتواطئين معهم يجب محاربتهم وقمعهم ومعاقتهم . اننا نحبي كفاح النقابات العمالية والحركة الطلابية ، والنسائية والكنائس في جنوب افريقيا وكذلك الحركات المناهضة للفصل العنصرى في جميع أنحاء العالم . كما نحبي أيضا جهود دول المواجهة التي تعمل بجميع الوسائل المتاحة لها على سرعة تحرير جنوب افريقيا ، ونحن على قناعة تامة بأن النصر قريب .

وختاما ، أود أن أعرب عن اعجابنا برئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى السفير مايتاما - سولي ، لكفاءته الممتازة في ادارة أعمال هذه اللجنة .

السيد كستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة القضاء على نظام العزل العنصرى والتمييز العنصرى في جنوب افريقيا وهو النظام المعروف بالفصل العنصرى ومساعدة شعب جنوب افريقيا على اقامة مجتمع غير عنصرى ، كانت لسنوات طوال موضع اهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . والواقع أن هذه المسألة أدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة ست مرات . وفضلا عن ذلك فقد احتلت مكانا هاما في جدول الأعمال بشكل أو بآخر منذ نشأة الأمم المتحدة .

ان هذه الحقيقة وحدها لها مغزاها ، فهي تجبرنا على أن نتساءل لماذا نجد الفصل العنصرى الموصوم عالميا بأنه أبغض ظاهرة اجتماعية في عصرنا وجريمة ضد ضمير وكرامة الانسان ، لا يزال موجودا رغم انه مدان ومرفوض عالميا . ان هذا السؤال يقود منطقيا الى سؤال آخر هو : هل يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل مزيدا من التأخير في اتخاذ التدابير للقضاء على الفصل العنصرى وتمكين شعب جنوب افريقيا ككل من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير ؟

ان هذه الاسئلة ، دون شك ، ليست بالسهلة اليسيرة ، ومن أجل الاجابة عنها على نحو مرض لا بد للمرء أن يأخذ في الاعتبار لب وجوهر مشكلة الفصل العنصرى ، فضلا عن التطورات الحالية في جنوب افريقيا .

ان الوثائق العديدة والقرارات الكثيرة التي اعتمدها الأمم المتحدة تتيح وصفا شاملا وكاملا لظاهرة الفصل العنصرى كسياسة دولة لسيطرة عرق على آخر بأبغض وأقصى الأشكال . لقد أدى هذا النظام الى طرد أكثر من ثلاثة ملايين من سكان جنوب افريقيا من ديارهم ، وسبب لهم معاناة تجل عن الوصف ، وحرم الأغلبية العظمى من السكان من حقها في تعليم متكافئ وخدمات صحية وفوائد أخرى ، فضلا عن أنه صعد بشكل مستمر من عملية القمع ضد كل هؤلاء المعارضين لنظام الفصل العنصرى ، كما لجأ الى اطلاق الرصاص على نحو عشوائي على الرجال والأطفال والنساء العزل ، فضلا عن التعذيب والاضطهاد للوطنيين وحظر المنظمات الوطنية للشعب المقهور .

ان الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، الى جانب ذلك ، هو نظام للاستغلال الرأسمالي في شكل من أشكاله الصارخة . ومن الدلائل القوية على ذلك حقيقة أنه بينما يشكل البيض في جنوب افريقيا نحو ١٦ في المائة من مجموع السكان فان نصيبهم من اجمالي الناتج القومي يصل الى أكثر من ٧٦ في المائة . ان النسبة بين متوسط الدخل للبيض والسود من العمال في جنوب افريقيا هي ١١ : ١ وهي في ناميبيا أسوأ من ذلك ، ان تصل الى ١٢ : ١ ومع أن اجمالي الناتج القومي في جنوب افريقيا زاد بمقدار ٣٢ر٥ في المائة عام ١٩٨٠ ، الا أن ذلك لم يؤد الى تحسين مصير الأغلبية من السكان . وعلى العكس من ذلك ، فان نفقات المعيشة بالنسبة الى الأسرة السوداء المتوسطة زاد بنسبة ٢٠ في المائة .

وعلى الصعيد الدولي فان نظام الفصل العنصرى مسؤول عن ارتكاب انتهاكات كبرى لمعايير القانون الدولي ، ومقررات الأمم المتحدة . ويكفي أن نذكر بالاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا واستخفافها بكل القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية ، بشأن هذه القضية .

ما هو الموقف الحالي في جنوب افريقيا ، وما الذى يوضحه تيار الأحداث منذ الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ؟ ان الاجابة الشاملة عن ذلك نجدها في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/36/22) ، وهو التقرير الذى يتضمن تحليلا موضوعيا ومعمقا للحقائق . وانني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادى للعمل الثمر والشامل الذى قامت به اللجنة

الخاصة ورئيسها السفير مايتاما سولي من نيجيريا ، تنفيذاً للتفويض الذي عهد به اليها من جانب الجمعية العامة .

ان بحثاً دقيقاً للتقرير والوثائق الأخرى ذات الصلة يوضح ، دون أدنى شك ، انه خلال الفترة موضع البحث ليست هناك حقيقة واحدة تتيح عنصراً جديداً الى جوهر الفصل العنصرى بكل جوانبه . ان هذه النتيجة لها أهميتها الخاصة ، لأنه خلال الفترة المستعرضة فان النظام العنصرى ودعائه بذلوا كل جهودهم ليثبتوا أن "الاصلاحات الداخلية" لنظام الفصل العنصرى يجرى ادخالها حتى يكون مقبولاً بالنسبة للشعب المقهور . وكما يشير تقرير اللجنة الخاصة وبحق ، فان هذه الاصلاحات المزعومة

" ترعى الى الحفاظ على النظام الأساسى للفصل العنصرى ، بينما تقــــوم بالتكيفات اللازمة في سياق الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة . ومع ذلك فان هذه المبادرات فشلت في وقف تيار المطالب الخاصة بالتحــــرر السياسى " .
(A/36/22 and Corr.1 and Add.1 and 2, annex, para. 96)

ان المقاومة المتزايدة لنظام الفصل العنصرى ، والتي شملت كل قطاعات السكان المقهورين تعد شاهداً على حقيقة أن الشعب الأسود في جنوب افريقيا يرفض كل المحاولات الرامية الى تحقيق تكييفات وتعديلات شكلية في النظام . ورغم عمليات القمع القاسية من جانب النظام العنصرى ، فان النضال المنظم للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وحركة تحرره الوطنى حصل على قوة دفع جديدة . وما له أهمية خاصة ، تتميز النضال المسلح للشعب المقهور الذى تم التأكيد مرة أخرى على شرعيته من جانب الجمعية العامة وكذلك المؤتمر الدولى لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا الذى انعقد في أيار/مايو الماضى في باريس . ان الشعب الأسود في جنوب افريقيا قد لجأ الى النضال المسلح ، ليس من أجل هذا النضال في حد ذاته ، ولكن لأنه منع من استعمال الأشكال السلمية للمقاومة والاحتجاج على محنته اليائسة ومحاولة علاجها . ان نضاله المسلح هو محاولة أخيرة لوضع حد لعهد بغيض من تاريخ البشرية .

والى جانب اصلاحاته الشكلية ، فان نظام الفصل العنصرى يعزز قدرته على قمع المقاومة

والدفاع عن موقعه . ان مجموعة كبيرة من أشكال القمع يجرى استعمالها ، من ارهاب لأولئك الذين يحضرون الاجتماعات ، الى العنف الجسماني المباشر ، وعمليات التعذيب والاحتجاز والتصفية الجسدية للمقاتلين من أجل الحرية . ومنذ بضعة أيام سمعنا عن موجة جديدة من الاعتقالات لزعامة النقابات العمالية والطلبة والباحثين والمحركين السياسيين وغيرهم من الوطنيين دون أن توجه اليهم تهمة محددة .

ومما يظنهم الجوانب الشريفة بصفة خاصة ، ذلك الخطر الذي يمثله النظام العنصرى للسلم والاستقرار والأمن في افريقيا وكذلك للسلم والأمن الدولى . ومن أجل الحفاظ على نظامه ، فان النظام العنصرى بمساعدة من حلفائه الغربيين وفي تحد لنص وروح قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) قد أنشأ ترسانة عسكرية ضخمة ولا يزال يكتف من عمليات حشده العسكرى . ان البيانات الواردة في الفقرة ٢٥٦ (د) من التقرير ، توضح نمو متصاعدا في الانفاق العسكرى لهذا النظام والذي تقفز من ٣٦ مليون راند في ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الى رقم لا يمكن تصديقه وهو ٤٦٥ ٢ مليون راند في العام الحالى . وفضل المساعدة السخية من دول حلف الأطلنطي واسرائيل ، فقد حصل نظام جنوب افريقيا أيضا على قدرة نووية .

ومن الواضح الجلي ان بناء مثل هذه الأداة الحربية الهائلة ، لا يهدف فقط الى قمع المعارضة الداخلية لنظام الفصل العنصرى بل انه جزء لا يتجزأ من استراتيجية النظام تتفق تماما مع الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة وهي السياسة القائمة على دعم جنوب افريقيا كجزء حيوى لا يتجزأ من نظام التحالف العسكرى الغربى من أجل الابقاء على ناميبيا في حيز المصالح الاقتصادية الغربية وزعزعة الاستقرار بالنسبة الى النظم التقدمية في الدول الافريقية المستقلة وتقويض دعائم سياستها في مجال التعمير الاقتصادى والاجتماعى . ويكفي ان نذكر التصعيد المستمر لأعمال العدوان التي تقتربها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة ذات السيادة وصفة خاصة الفزوى الذى تم في آب/اغسطس الماضى على نطاق واسع لجنوب أنغولا والذي أدى الى فقدان حياة المئات من السكان الآمنين أسباب البلاد بأضرار مادية واسعة النطاق .

ان وجود "منهج اقليمي" جديد للولايات المتحدة فيما يتعلق بالجنوب الافريقي أمر لا شك فيه ، ومن المعروف أنه أعلن رسميا في ٢٩ آب/اغسطس من هذا العام . ان "حكومة ريغان لا تنوى زعزعة الاستقرار في جنوب افريقيا ارضا للآخرين" . ان الأحداث الأخيرة مثل زيارة فريق من المخابرات الحربية في جنوب افريقيا وزيارة السيد بوتا في أيار/مايو ١٩٨١ الى واشنطن لا جراً مشاركات وغير ذلك كثير ، كل ذلك قد أكد وجود استراتيجية جديدة . ان الأمر الوحيد غير الأكيد بالنسبة الى ذلك ، هو مدى جودة هذه الاستراتيجية . ولقد تحدث الرئيس ريغان نفسه عن أساس هذه السياسة بأن أعلن أنه بين الولايات المتحدة وريتوريا كانت هناك دائما ولا تزال وحدة على أساس الأمر الواقع ، محدودا بذلك المشكلة برمتها في منظورها الصحيح .

ومع ذلك ، يمكن أن تكون الصورة ناقصة ما لم يأخذ المرء في الاعتبار الفرضية الأساسية لهذه الاستراتيجية ، وأقصد بها المصالح الاقتصادية الغربية في جنوب افريقيا وناميبيا . ان أكثر من ألفي شركة غربية لها مصالح اقتصادية في جنوب افريقيا ، وأكثر من ٤٠٥ منها أمريكي . وفي ناميبيا ، هناك أكثر من ٨٨ شركة أجنبية تنهب الموارد المعدنية للاقليم بينما ينقب عدد من الشركات الاخرى عن معادن جديدة . وتستفيد جميع هذه الشركات استفادة كاملة من نظام الفصل العنصرى والاحتلال غير المشروع لناميبيا . وتسيطر الشركات الأمريكية على الفروع الأساسية لنظام الفصل العنصرى ، وهي ٣٣ في المائة من سوق السيارات و ٤٤ في المائة من سوق المنتجات البتروكيمياوية و ٧٠ في المائة من سوق الحسابات الالكترونية .

وفي ضوء الحقائق آنفة الذكر ، يمكن للمرء أن يتفهم وسرعة ، الحوافز والنوايا الخفية وراء المناورات المتعلقة بتسوية مسألة ناميبيا . كذلك فان هذه الحقائق تلقي الضوء على حقوق النقض الثلاثي في مجلس الأمن الذى مورس ضد المقترح الرامى الى فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وهي تفسر أيضا مناورات ما يسمى بفريق الاتصال وهو الفريق الذى يحاول تحت ضغط الولايات المتحدة أن يعدل خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا من أجل أن يضمن للأقلية البيضاء والشركات عبر الوطنية الفرصة لمواصلة استغلال السكان والموارد الطبيعية الغنية للاقليم بعد استقلاله رسميا .

ولست أظن أنه من الضرورى أن أقدم اجابة محددة عن السؤال الذى طرحته في بداية كلمتي ، وأقصد به لماذا لا يزال نظام الفصل العنصرى قائما رغم الادانة والرفض العالميين له ؟ ومن الواضح ان نظام الفصل العنصرى لا يزال قائما نتيجة للمساعدات السخية والشاملة التي تقدم اليه من جانب بعض الدول المعروفة في حلف الاطلنطي وصفقة خاصة من الولايات المتحدة ، وهناك حقائق ووثائق كثيرة تشير الى ذلك . ومن الواضح أيضا ان الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحمل هذا الموقف أكثر من ذلك . ان نظام الفصل العنصرى لن يتخلى طواعية عن سياساته اللاانسانية ولا بد أن يوجه على أن يفعل ذلك من خلال ضغط مستمر من جانب المجتمع الدولي ومن خلال النضال في داخل البلد ذاته . ومن الخطوات الحاسمة في هذا الاتجاه ، ان يفرض مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وأن يوفر جميع المساعدات اللازمة لحركة التحرير الوطني في هذه المرحلة الحاسمة من نضالها .

ويرحب وفدى ويؤيد تماما مقررات المؤتمر الدولي بشأن فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا والذي عقد في أيار/مايو الماضي في باريس ، وكذلك النتائج والتوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

وفي الختام ، أود أن أكرر التأييد القوى والصلب لجمهورية بلغاريا الشعبية لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ضد جميع أشكال ومظاهر التفرقة العنصرية والقمع .

السيد كرافيتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : (الكلمة بالروسية) : ان

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والتي يشرف جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان تكون عضوا فيها ، قد قدمت الى الجمعية العامة تقارير يتضح منها أن نظام بغض الانسان وممارسة الفصل العنصرى والارهاب الجماعي ضد الشعب الافريقي في جنوب افريقيا قد أصبح هذا العام أكثر شرا واتخذ أبعادا جديدة واسعة . ان ما يسمى بالاصلاحات المزعومة للفصل العنصرى ، قد تحول في الحقيقة الى تدابير جديدة لتمييز النظام العنصرى .

ويشارك وفد اوكرانيا الرأى الذى عبر عنه التقرير والقاتل بأنه :

” قد أصبح من الواضح الآن ، باستثناء أولئك الذين يفضلون المغانم من جريمة

الفصل العنصرى ، ان البشرية تواجه تحديا فريدا لا نظير له في جنوب افريقيا نتيجة

لسياسات وأعمال نظام الفصل العنصرى ” (A/36/22, para.256)

ولقد صعد نظام الفصل العنصرى من العنصرية كسياسة للدولة في البلد بأسره . وهو يطبق باستمرار سياسة القمع ضد أولئك الذين يعارضون الفصل العنصرى مستخدما اطلاق الرصاص ضد جموع الشعب الأعتزال وأعمال التعذيب واعدام الوطنيين وحظر أنشطة المنظمات الوطنية للشعب المقهور . وانني أقتبس من صحيفة التايمز الصادرة في تموز/يوليه ما يلي : ” تقوم جنوب افريقيا في الوقت الراهن بأبشع وأقسى ألوان القمع للخصوم السياسيين لنظام الفصل العنصرى ، منذ أن جاء نظام بوثا الى السلطة ” . ولقد وفر فريق الخبراء المخصص المنبثق عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان دليلا موثقا مؤيدا لهذه النتيجة في اجتماعه بلندن حيث قدمت أدلة جديدة على فظائع العنصريين في جنوب افريقيا .

ولقد ارتكب النظام العنصرى عدة افعال ارهابية وتخريبية وعدوانية ضد موزامبيق وزمبابوى وبوتسوانا وزامبيا وجمهورية انغولا الشعبية وهي دول افريقية مستقلة ، ويواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا فارضا الارهاب على سكانها ومستخدما ذلك الاقليم كراس حربية لأفعاله العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة . وعن طريق سياسة اقامة البانتوستانات ، فان نظام الفصل العنصرى يحاول حرمان السكان الأفارقة من جنسيتهم الأصلية . وفي ٤ كانون الأول / ديسمبر أى في هذا الاسبوع ، فان جنوب افريقيا تنوى منح الاستقلال الوهمي لبانتوستان رابع هو " سسكاى " ، واننا ندين بشدة هذه الجريمة الجديدة لنظام الفصل العنصرى .

ان الفصل العنصرى ، يمثل ابشع وجه للظلم وسببة في ضمير البشرية وتحديا سافرا لشعوب العالم أجمع ، كما أنه تهدد جدى للسلم والأمن الدولى . ولقد أعلن رئيس الولايات المتحدة أن هذا الوحش الكاسر هو الحليف الاستراتيجى الطبيعى للولايات المتحدة .

ولهذا فاننا نتساءل الى متى والى أى حد سيظل العنصريون في جنوب افريقيا بلا عقاب ؟ انهم ينتهكون معايير القانون الدولى ويتجاهلون بغيث وصف وقحة ارادة المجتمع الدولى وقرارات الأمم المتحدة التي شجبت الفصل العنصرى وسياساته وممارساته باعتباره جريمة ضد البشرية وأنه يمثل احدى أبشع صور الانتهاك الجماعى للسافر لحقوق الانسان . فمتى سيتم تطبيق العقوبات التي يستحقها هؤلاء المجرمون ؟

اننا على يقين من أن تأييد بعض الدول الغربية الرئيسية التي اعترضت على فرض العقوبات الدولية ، وخاصة السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة ، هو الذى أبقى على نظام الفصل العنصرى حيا ، وشجعه على اقتراح المزيد من الجرائم . ان التعاون السياسى والاقتصادى والعسكرى المستمر بين بعض الدول الغربية وشركاتها عبر الوطنية مع جنوب افريقيا ، يعتبر هو العقبة الرئيسية في طريق ازالة وتصفية نظام الفصل العنصرى وتحقيق الاستقلال والحرية وتقريب المصير لشعب ناميبيا . وقد أكد هذه النتيجة المؤتمر الدولى المعنى بفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا والذى عقد في باريس في شهر ايار/مايو من هذا العام .

اننا نلاحظ بسخط شديد الانتهاكات المتكررة للسلم والأعمال العدوانية التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى . ان الدول الغربية والدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، تواصل رفض

السماح لمجلس الأمن باتخاذ قرارات بشأن تطبيق عقوبات شاملة اجبارية على نظام جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بينما نجد أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تصر بالحاح على تطبيق هذه العقوبات . ان مثل هذا الموقف وهذه الأعمال من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، تشكل انتهاكا للالتزامات المرتبط بها بمقتضى الميثاق وتعتبر دافعا عن النظام الاجرامي للأقلية العنصرية مما يشجع على تصعيد جرائمه ضد البشرية والسلم .

وعن طريق التعاون مع بعض الحكومات والشركات عبر الوطنية ، فان نظام جنوب افريقيا قد استطاع الحصول على امدادات مكنته من صيانة معداته العسكرية كما مكنته من الحصول على انظمة عسكرية وتكنولوجية معقدة . ان اكتساب القدرة النووية وتزايد المقدرة العسكرية في جنوب افريقيا ، ينطويان على تهديد مخيف للسلم والأمن الدولي . ان كل ذلك يشكل انتهاكا كبيرا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي فرض به حظر السلاح على جنوب افريقيا .

ولقد عبرت وفود عديدة هنا في بياناتها ، عن قلقها العميق والمشروع في أعقاب التقارير الصحفية القائلة بأن النية تبين بشأن ما يسمى بحلف جنوب الاطلنطي . ان وفد اوكرانيا يهيب بالجمعية العامة أن تستجيب بكل الجدية اللازمة الى القرار ٨٥٤ (د - ٣٧) الذي اعتمده في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية والذي :

" يد ين بشدة حكومة الولايات المتحدة الحالية لاستئنافها المناورات بقصد خلق

منظمة حلف جنوب الاطلنطي التي تشمل نظام جنوب افريقيا العنصرى ، ويهيب بالأمم

المتحدة أن تتخذ التدابير التي تضمن عدم انشاء تلك المنظمة المقوتة " . (A/36/354)

(539, Annex I, para.11 P.14)

ان الحفاظ على تلك البؤرة الساخنة للاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي ، يتفق مع المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية طويلة الأجل للولايات المتحدة الامريكية ولعدد آخر من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلنطي والتي تنظر الى جنوب افريقيا باعتبارها منطلقا لها لتنفيذ مؤامراتها وخططها الاستعمارية الجديدة .

ان المجتمع الدولي لا يستطيع أكثر من ذلك ، ارجاء اعتماد الاجراءات الفعالة للقضاء على الفصل العنصرى وتمكين شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقه فير القابل للتصرف في تقرير المصير وضمان استقلال ناميبيا مما يستبعد هذا الخطر الذى يحيق بالسلم والأمن الدولي .

اننا نؤيد الفكرة القائلة بأن سنة ١٩٨٢ يجب أن تصبح السنة الدولية لحشد الرأي العام العالمي لفرض عقوبات على جنوب افريقيا ، ونأمل في أن مجلس الأمن سوف يعتمد اجراءات فعالة وعملية ضد هؤلاء العنصريين المجرمين وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد اوكرانيا يعلن انه على استعداد للتعاون الوثيق مع جميع الوفود المعنية لضمان اتخاذ اجراءات فعالة تربي الى القضاء على نظام الفصل العنصري وممارساته في أقرب فرصة .

السيد فيليه فابوي (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٨٠ عدد ١ من القرارات تحت بند جدول الأعمال المتعلق بسياسات الفصل العنصري لنظام جنوب افريقيا . ان هذه القرارات مثل الآلاف غيرها التي اعتمدت في السنوات السابقة ، تؤكد بوضوح معارضة الجمعية والمجتمع الدولي بأسره للفصل العنصري . وتضع برنامجا متعدد الجوانب للعمل على القضاء على ذلك النظام البغيض من مجتمع جنوب افريقيا .

وانه لما يؤسف له ومن المحزن ، انه لم يمر عام منذ أن اعتمدت الجمعية العامة تلك القرارات النبيلة الا وطرح عليها من جديد دراسة نفس البند ، بل وايضا فانا نجد ان ذلك يجري في وقت يبد وفيه نظام الفصل العنصري وكأنه يشدد قبضته الظالمة على الشعب الأسود في جنوب افريقيا — برمته بدلا من أن يعمل على تخفيفها ، ويستمر في اظهار ازدهاره وقوته للجمعية العامة .

ان سيراليون ، مثل بلدان افريقية أخرى ، تسلك منها في دراسة البند المتعلق بالفصل العنصرى يتميز بالقلق العميق . فبالنسبة اليها ، فان هذه ليست مناقشة روتينية . بل الحقيقة أننا كنا نود ألا تكون هناك حاجة لمثل هذا البند . ومع ذلك ، فان الحقائق وهي قائمة ، ينبغي مواجهتها . ان معاناة اشقائنا وشقيقاتنا ليس فقط في جنوب افريقيا بل وفي شبه اقليم الجنوب الافريقي بأكمله نتيجة لسياسات وممارسات الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، تعتبر اذانة لا تحتمل وتحديا لكرامة الجنس الأسود بأكمله . ونحن في سيراليون نقبل هذا التحدي ، وبالتالي فاننا نؤكد تماما على استئصال الفصل العنصرى من قارتنا مدركين أن الضحايا الأول والأهداف الموجهة اليها هذه السياسة الاجرامية هم الشعب الأسود ليس فقط في جنوب افريقيا وانما الشعب الأسود في أى مكان في افريقيا وفي العالم أجمع .

وفي نفس الوقت ، فاننا نلاحظ أن افريقيا ليست جزيرة منعزلة . ان مشكلاتها وامكاناتها لا يمكن النظر اليها بمعزل عن مشكلات وامكانات الأقاليم الأخرى . وفي عصر يطرد فيه التكامل ، فان الاهتمامات الاقليمية ينبغي أن تبحث في اطار د ولي أوسع نطاقا . وهذا هو السبب الذى من أجله أيدنا دائما وأثينا على وصف الجمعية العامة للفصل العنصرى باعتباره تهديدا ليس فقط للسلم والأمن الاقليمي بل للسلم والأمن الد ولي أيضا ، لأننا نرى أن افريقيا فير المستقرة تعتبر تهديدا للسلم والأمن الد ولي .

وفي هذا الصدد ، فقد اعربت سيراليون ووفد ها عن مشاعر مماثلة فيما يتعلق بالدعوة الى تدابير بناء الثقة ، ولكن نظرنا الى هذه الدعوة قد خذلها الخطر الراهن والواضح تماما والذى فرضه النظام الارهابي العنصرى لجنوب افريقيا ومؤيدوه . فمذ أقل من اسبوع اعتمدت اللجنة الأولى مشروع قرار يتناول تدابير بناء الثقة ، ومن بين أحكام مشروع هذا القرار الاعتراف بما يأتي :

" ان الثقة تعكس مجموعة من العوامل المتشابكة ذات الطابع العسكرى وغير العسكرى ، وأن تعدد المناهج أمر مطلوب للتغلب على الخوف وعدم الثقة بين الدول ، ولكي تحل الثقة محلها " .

ويقول أيضا :

" يعتبر مفهوم تدابير بناء الثقة على النحو المحدد اجمالا في الدراسة ، نهجا مفيدا في تقليص ، وفي نهاية المطاف ، ازالة الأسباب المحتملة لانعدام الثقة وسوء التفاهم وسوء التفسير وسوء التقدير " . (مشروع القرار A/C.1/36/L.23/Rev.1) .

كيف يمكن بناء الثقة اذا كان النظام في بريتوريا عازما على زعزعة استقرار الحكومات في المنطقة بقدرته على أن يعصف وأن يعمل على خلخلة الهيكل السياسي والاقتصادى والاجتماعي لتلك الحكومات ؟ . كيف يمكن بناء الثقة اذا كانت الحكومة العنصرية تنتهك استقلال وسيادة وسلامة أراضي الدول بغزو قواتها المغيرة لبتسوانا وموزامبيق وزمبابوى وانغولا ؟ . كيف يمكن بناء الثقة بعد ذلك الغزو العدواني من القوات العنصرية لانغولا ، وعند ما نجد أن مجلس الأمن قد منع من اداة مثل هذه الأعمال باستخدام دولة عظمى لحق النقض ؟ . كيف يمكن لنا في افريقيا أن نكبح جماح المخاوف وانعدام بناء الثقة ، عند ما نرى هذا النفاق المحيط بتلك الدعوة لبناء الثقة من قبل دولة عظمى ؟ .

انني اذ أقول ذلك ، فان وفدى يشعر بقلق عميق ازاء التناقض الواضح بين تأييد المجتمع الدولي الساحق للقرار الذى يدعو الى العمل ضد الفصل العنصرى وبين التنفيذ الفعلي للتدابير المعتمدة بينما نجد غالبية أعضاء هذه الجمعية قد سجلوا أنفسهم كعارضين للعنصرية والفصل العنصرى ومؤيدين لازالته . ومن الواضح أن جنوب افريقيا لم يكن بوسعها الاستمرار في انتهاك قرارات الجمعية العامة بكل تحد و دون عقاب ما لم تكن لها علاقات قوية ببعض الأعضاء الأقوياء في هذه الجمعية . ان النتيجة النهائية لهذا التناقض بين الكلمات والأفعال ، ليست فقط هي ترسيخ الفصل العنصرى وانما ايضا فقد ان مصداقية الجمعية في مواجهة الرأى العام العالمي . وبكسل بساطة ، فانه اذا كان جميع أولئك الذين صوتوا لصالح القرار في هذه الجمعية الموقرة - ذلك القرار الذى يستهدف تحقيق الحرية واقامة حكومة فير عنصرية في جنوب افريقيا - قد نفذوا ذلك القرار تنفيذاً كاملاً ، لكان من المؤكد أن الفصل العنصرى سوف يستأصل ويقضى عليه .

ان وفد سيراليون يعتقد أن هذا البند المتعلق بالفصل العنصرى قد قدر له أن يظل بندا دائما في جدول أعمالنا طالما أن بعض الحكومات ذات النفوذ مستمرة في العمل والتحدث بطريقة

تبيين بوضوح علاقات العمل العادية بينها وبين حكومة جنوب افريقيا العنصرية . أليس ذلك يعد دوماً لذلك النظام وسياسته البغيضة ؟ . اننا نرى أنه ليس هناك أى مبرر على الاطلاق لاية حكومة محبة للسلام حقيقة وديمقراطية وغير عنصرية في أى مكان في العالم ، لكي تتعاطف ايجابيا مؤيدة نظام جنوب افريقيا . وليس هناك انسان موضوعي يمكن أن يفهم ، أو على الأقل ، أن يقبل أن أيد يولوجية جنوب افريقيا المناهضة للشيوعية هي سبب للتفاضي عن سياساتها وممارساتها العنصرية الاجرامية . وهذا هو السبب في أننا نجد صعوبة في أن نفهم أو أن نرى جدية حملة حقوق الانسان لبعض البلدان بينما نجد ها مؤيدة للمنتهك القمعي لحقوق الانسان ، وهو انتهاك أسوأ من نظام هتلر ، وأقصد بذلك جنوب افريقيا .

وانذا كان الرأى العام العالمي سوف يأخذ الأمم المتحدة بجديّة ، فيجب علينا كأعضاء في هذه المنظمة أن نعمل بطريقة يمكن أن تعزز مصداقيتها . وينبغي أن نتحلى بالاستمرارية في أعمالنا وأن نعقد العزم على الدفاع عن الأهداف النبيلة لميثاقنا التي يتهددها الخطر . وهناك شيء يثير الحيرة عند ما نرى اداة بصوت عال لحالة من حالات العدوان ، ورفض اداة حالة أخرى من حالات العدوان في ظل نفس الظروف . فهل السبب المتأصل عنصرياً ؟ . ان مثل هذا التناقض في المسلك لا يمكن أن يسهم مطلقاً في تعزيز ايجابي لصورة وضمير ومصداقية منظمتنا . ان وفداً سيراليون لا ينوى ، في هذه المرحلة ، أن يخوض بالتفصيل في أوصاف جرائم الفصل العنصرى . ان تلك الجرائم ثابتة تماماً في مختلف وثائق منظمتنا ، بما فيها تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي يؤيدها وفدى ويدا عمها . والواقع ان التقارير تظهر يومياً خلال العالم ، بشأن جريمة أو أخرى ترتكبها اقلية الاستيدادية في بريتوريا . ان المشكلة التي نواجهها هنا ليست مشكلة معلومات . فقد توفرت لدينا لأكثر من ثلاثة عقود معلومات كافية ، تمكنا ليس فقط من اداة الفصل العنصرى وانما تمكنا أيضاً من أن نعمل بفعالية لاستئصال هذا الفصل العنصرى البغيض من ضمير الانسانية .

ان المشكلة التي نواجهها مشكلة التزام و ارادة سياسة بالنسبة للامثال بهدفنا المعلن .
 ولذلك ، فاننا نأمل في أنه عندما يلرح المشروع أمام الجمعية أن يحظى بتأييد جميع الأعضاء . اننا
 لا يمكننا على الاطلاق أن نفهم لماذا يعارض أى عضو تصويتا ضد الوحشية والحدف والعدوان ، وما
 هي التبريرات التي يمكن أن تقدم دافعا عن العنصرية المؤسسية ، سواء أكانت في شكل علاقات
 انسانية أم اسكان أم العاب رياضية أم زواج أم تعليم ؟ وما هو المبرر لتصويت يجرى في صالح احتلال
 غير مشروع لا قليم أجنبي أو لعدوان يقع على بلد مستقل آخر ؟ وبالنسبة اليينا في افريقيا فليس هناك
 تبرير ممكن لدعم النظام الحالي في جنوب افريقيا ، فهو نظام نظرا لسياساته وأعماله الوحشية قد
 أعلن حربا ضد الشعوب والبلدان السوداء . ان الدعم أو التعاطف مع هذا النظام والوحشي بآى
 شكل من أشكال سوف يوقى الى أن يكون اشتراكا في اعلان حرب ضد بقية افريقيا . ان هذه البلدان
 التي ترجح كفة الأيد يولوجية والمصلحة الاقتصادية على الحرية والمساواة العرقية وحكم القانون
 المتحضر ، لا تهين فقط بخطرستها الشعب المقهور في جنوب افريقيا وبقية الشعوب السوداء بل
 انها تنثر أيضا بذور الفرقة والمواجهة في المستقبل مما يهدد بكارثة بالنسبة للبشرية جمعاء . وطالما
 أنه لا يزال هناك بعض الوقت ، فاننا نحث جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة ليس فقط لكي يدعموا
 مشروعات قرارات الجمعية العامة ضد الفصل العنصرى ، ولكن أكثر من ذلك أهمية هو أن يعملوا
 بشكل ملموس ومحدد على تنفيذ القرارات التي تم اعتمادها . والواقع ، ان وفد بلادى يهتم بأن
 يورى تقييما سنويا لما قام به كل عضو منا في سبيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الفصل
 العنصرى .

ولقد شهدنا مقررات المؤتمر الدولي الخاص بالحقوق ضد جنوب افريقيا والذي عقد في
 باريس في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١ ، واننا في هذا الصدد نؤيد الاعلان الذى
 انبثق عنه . كما أننا نسعى الى تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كدبير وحيد
 يمكن من خلاله وضع حد للسياسة العنصرية البغيضة لجنوب افريقيا وعكس مسارها واستئصال شأفتها
 نهائيا .

وختاما ، يود وفد سيراليون أن يثني على جهود اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصرى
 وطنى رئيسها لاصدار مثل هذا التقرير الشامل الذى تبخته الجمعية الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥